المنتدى

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

العدد ٢٠٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (٨)

٢٠٣

من موادّ هذا العدد

الإنتماء والإنماء

التصميم والإخراج
السيدة أماني السوقي

مطابع الفنار التجارية

لا تُعبّر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.
في إجراء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.

منتدى الفكر العربي
المملكة الأردنية الهاشمية

منتدى الفكر العربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي
المنتدى
١٧ (٨) ٢٠٠٢
العدد ٢٠٣

المحتويات

في
مواجهة أزَمات الأُمّة*

الحسن بن طلال

-١-

تزامن أمر الهداية الربانية منذ فجر النبوّة مع تشكيل الأمة المسلمة. ومن سماتها أنها أمة وسَط شاهدة على الناس: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكونَ الرسول عليكم شهيدا ﴾ ؛ وأنها خير أمة أخرجت للناس: ﴿كنتم خيْرَ أمّة أُخرجت للناس: تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾؛ يستوي في صفوفها العربيّ والعجميّ: «لا فضل لعربي على عجميّ إلا بالتقوى» [خِطبة الوداع]؛ كما أنها الأمة التي تقرّ بالتعدّدية وتحترمها: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة﴾، وبالفروق والتنوع: ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً ﴾، وأنّ هذا التنوّع ثمرة اختلاف الناس: ﴿وما كان النّاس إلا أمّة واحدة فاختلفوا﴾؛ ولا يبرّر هذا الاختلاف لأحد حق الحكم عليهم قاضياً؛ فالله وحْدَهُ هو الذي يقضي: ﴿كذلك زيّنا لكلّ أمّة عملهم ثمّ إلى ربّهم مَرْجعهم﴾. لذلك يتقبّل المسلم التعدّد في المعتقَدات، ولا يُعطي نفسه اكثر من حق دعوة الآخرين إلى معتقده دون حملهم عليه: ﴿قل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون﴾، و ﴿أفأنت تُكْرِهُ الناسَ حتى يكونوا مؤمنين؟﴾ حتى إنّ دوْرَ الرسول (ﷺ) لم يتجاوز التبليغ والتذكير: ﴿فذكّرْ إنما أنت مذكّر﴾.

وأوجب الله تعالى الأخذ بالشورى بين أبناء الأمة: ﴿وأمْرُهم شورى بينهم وممّا رزقناهم يُنفقون﴾. وجاء الأمر الربّانيّ للحاكم: ﴿فاعفُ عنهم واستغفرْ لهم وشاورْهم في الأمر﴾. فالله سبحانه ألزم الأمة بالشورى وأمرَ الحاكم بها؛ وهو أمر مطلق يتطلّب الانصياعَ له

* نشرت في جريدة الأهرام القاهريّة بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٢؛ وأعيد نشرُها في جريدة الدستور الأردنية في ٢٢/٥/٢٠٠٢.

استحداثَ آليّاتٍ مناسبة تفي بما هو مفروض. وقد نشط الخبراء من أهل الحَلّ والعَقْد في سعيهم لبلورة هذه الآليات والاتفاق عليها. ويمكن فهم دلالة «أولو الأمر منكم» بمعناها الواسع لتشمل الخبراء والعلماء والفقهاء ومثقّفي الأمّة.

ولما لم يوفّق أولو الأمر في إيجاد آليّات يُجمعون عليها للانصياع للأمر الربّانيّ أنْ يُشاورَ الحاكمُ رعيّته، وتنفيذ ما ألزم الله به الأمة من وجوب الشورى، تفرّق المسلمون سياسياً إلى الكثير من الفرق التي ناصب بعضها بعضها الآخر العداء. ثم اتخذ الخلاف السياسي بُعداً عقائدياً تعمّق بموجبه الخلاف، حتى أخذت بعض الفرق برقاب بعض الفرق الأخرى، في صراع تأزّم حتى أصبح دموياً.

-٢-

عُنيَ الإسلام بكرامة الفرد وبحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية؛ فجاء قوله تعالى: ﴿خذْ من أموالهم صدَقة﴾. وحدّدَ اوجه إنفاقها بقوله: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبُهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل﴾. وعُنِيَ الفقهاء، كالإمام الجويني والإمام الغزّالي والإمام أبي إسحاق ابراهيم اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، بتلك الحقوق ومقاصد الشريعة. وقد أكّد الإمام الشاطبي ضروراتٍ خمساً هي: حفْظ الدّين (بالإيمان والإحسان)؛ وحفظ النفس: ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق﴾؛ وحفْظ العقل بتحاشي ما يفسده ويكون الحكم فيه إلى اجتهاد الأمة، وكذلك رفْع الحرج؛ وحفْظ النسل بتحريم الزنا؛ وحفْظ المال بدخوله في الأملاك وتنميته، والدعوة إلى القِسْط، وتحريم الظلم وأكل مال اليتيم، وتحريم الإسراف ونقص الكيل والميزان، وتحريم الفساد في الأرض. ويُمكن أن يضاف إلى ما سبق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: (يا بني: أقم الصلاة وأمُرْ بالمعروف وانْهَ عن المُنْكَر)، وما يستلزم ذلك من درْء المفاسد وجلْب المنافع.

ولعل رسالة الإمام علي زين العابدين بن الحسين (رضي الله عنه) في الحقوق[1]، وهي خمسون حقاً، تُلقي الضوء على مجموعة القيم في الإسلام. ومنها: حق الله، وحق النفس، وحق اللسان، وحق السّمْع والبصر، وحق الصدقة، وحق الرعية بالعلم، وحقها بالسلطان، وحق الأم والأب، وحق الرحم من الأب والأم والولد والأخ، وحق الناس، وحق العبد، وحق الجليس، وحق الجار، وحق المال، وحق الخصم، وحق المشاهدة والنصيحة، وحق الناصح، وحق الكبير، وحق الصغير، وحق القضاء، وحق أهل الذمة. وهي تشكل قاعدة غنية لفقهاء الإسلام وعلمائه لِتبيان حقوق الفرد المسلم واستنباط المزيد منها. ولا بد من الإشارة إلى إبراز الحقوق السياسية وضرورة احترام الحرية السياسية، من اجل إعادة بعث الأمة على قاعدة الحرية المسؤولة؛ وعلى قاعدة أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق؛ وإقامة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية لتنظيم شؤون الأمة والحفاظ على حقوق أفرادها وتجمّعاتها، وعلى الحرّيات العامة وحرية الأفراد، بصرف النظر عن أصولهم وجنوستهم.

ولحرية الاعتقاد منزلة محفوظة في مجموعة القيم الإسلامية، وبتأسيس منطق حرية الاعتقاد والإيمان بالتعدّدية الثقافيّة في الإسلام على التسليم المطلق بدور العقل. فمن يقرأ في كتاب الله أنه ﴿لا إكراهَ في الدين﴾، فإن السبب يرد بعد هذا النص مباشرة وهو: ﴿قد تبيّن الرشد من الغيّ﴾. فالخير والشر، والصواب والخطأ، والصدق والكذب واضح للعقل: كل إنسان مكلّف بتحمل مصيره وفقاً لأحكام عقله الخاص؛ يشهد على ذلك قوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل فإما شاكراً وإما كفورا﴾.

-٣-

تواجه الأمة العربية والإسلامية تحدّيات وأزمات هي على سبيل المثال لا الحصر: التخلّف، والتجزئة، والبطالة، والفقر، والجهل، وسوء توزيع الموارد الطبيعية، خاصة المياه وموارد الطاقة، وغياب المرجعية، وتعدّد أهل

---

١ «رسالة الحقوق» للإمام زين العابدين (عليه السلام)؛ رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية/مديرية الترجمة والنشر؛ طهران؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م؛ س ٥٢.

الإفتاء وتشتّتهم، واستلاب فلسطين وتهجير أهلها عنوة، وتكالب الأمم على الأمة العربية الإسلامية، ونشوء منظّمات متطرّفة لبست لبوساً ظاهره الإسلام وألحقت بسمعته تشوّهاتٍ خطيرة.

إنّ نظرةً إلى حال الأمة تشي بالهوان الذي يعتريها، والمخاطر التي تحيق بها. وقد ساهم غياب الشرعية في فصم شارع الأمة عن أنظمتها، حتى استعدى أحدهما الآخر. وسقطت الخلافة، رمزُ المرجعية السياسية، ولم تتمكن الجهود الجامعة اللاحقة من ملء الفراغ الذي ترتّب على سقوطها. فلا جامعةَ الدول العربية ولا منظمةَ المؤتمر الإسلامي ولا سواهما بقادرة على ملء ذلك الفراغ الرهيب.

-٤-

لقد بلغت صنوف التحدّي للأمّة حدوداً خطرة. ولا يسعُ المراقبَ المحايد إلا أنْ يلحظ تنامي الأعمال العدائيّة ضدّها، وارتكاب المجازر ضد أبنائها. فلا عجب أن تعتمر مشاعر الكراهية والبغضاء في صدور أبناء الأمة ضد مرتكبي العدوان عليها. ويرى المراقب ذلك الشعور جلياً في فلسطين والعراق وجنوبيّ لبنان؛ كما يراه في أفغانستان والجزائر وتركيا والباكستان وإندونيسيا. ويؤجج مشاعرَ الكراهية مخاوفُ حقيقيّةٌ من اندلاع حرب أخرى تُشَنُّ على العراق، فوق الحرب التي شنّتها إسرائيلُ على فلسطين وأتت بها على معظم البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية. وقد تلاشى - أو كاد - أي أمل للسلام بين الجانبيْن؛ كما تراجع إلى حد بعيد كلُّ أملٍ للفلسطينيين بالحرية والاستقلال.

ولا تقتصر التحديات والأزمات التي تواجهها الأمة على المواجهات مع الآخر؛ بل إنها تشمل أيضاً الصدام مع العربي الآخر والمسلم الآخر.

إن ٤٠٪ من المسلمين يعيشون تحت خط الفقر، و٤٥٪ منهم دون سن الخامسة عشرة، و٧٥٪ تحت سن الخامسة والعشرين؛ كما أن ٧٠٪ من لاجئي العالم هم من المسلمين. وكل هذه الملايين بحاجة إلى التربية والتعليم والى الخدمات الصحية وفرص العمل. وهي قبل كل ذلك وبعده بحاجة إلى الشعور باحترام إنسانيتها، والى التمتع بحقوق الإنسان ولو في حدها الأدنى؛ أي إلى الأمن «الناعم»، الأمن الإنساني.

إن اقتصاد الفقر وسياسات الكبت والإذلال والاستبداد هي المدخل إلى اليأس والتطرف والجريمة؛ إذ إنه من غير المتوقع أن ينشأ الفرد في مثل هذه البيئة مؤمناً بأن الإنسان أخو الإنسان، بل قد يراه عدواً له ومسبباً لعذاباته. ويجد هؤلاء المعذبون صعوبة في أن يؤمنوا بالمحبة وهم يعاملون بالكراهية، أو أن يؤمنوا بالرحمة والتواصل وهم يعاملون بقسوة لا تَليق بالبشر.

ويتساءل المرء كيف يتستى لسكان هذه المنطقة أن يطمئنوا إلى فرص العيش بأمان في بيئة يختل فيها توزيع الموارد الطبيعية والسكان، وتزداد فيها الهوّة بين الفقراء والأغنياء. إنّ نظرةً واحدةً على توزيع موارد المياه وتوزيع موارد الطاقة وعدد السكان المعتمدين عليهما كفيلة بأن تدل على هذا التفاوت المريع في معدلات نصيب الفرد من كليهما؛ إذ إن هنالك فئة من البلدان فقيرة بالمياه غنية بموارد الطاقة، وأخرى فقيرة في موارد الطاقة غنية بالمياه، وثالثة فقيرة بكليهما، ورابعة غنية بهما. هذه الموارد تلزم لخدمة البيئة الإنسانية وتحسينها، وبعث الشعور بالأمان في نفوس أفراد المجتمع، وانتشاله مما يعانيه من فقر وجهل ومرض عنقود خطير يتفاقم بمواقف اللامبالاة من القريب والبعيد.

إن هذا العنقود يفسر معظم أسباب جنوح بعض أتباع دين الحق، أبناء الثقافة العربية الإسلامية - ثقافة التعددية والمساواة والتسامح - إلى العنف، وتحولهم أحياناً إلى متطرفين متعصبين يأخذ بعضهم برقاب بعض، وينّصب كل فريق نفسه قاضياً يصدر الأحكام على الغير في الوقت الذي لا سلطة لإصدار تلك الأحكام إلا للّه.

وفي الحديث عن العنف أو الإرهاب لا بد لي من التوقف قليلاً لتبيان زيف محاولات ربطه بمبدأ الجهاد في الإسلام. إن أعظم الجهاد وأعلى درجاته هو جهاد النفس ومقاومة ميولها الشريرة والسمو بها فوق النقائص. ثم هو بناء الشخصية المتوازنة التي تضع نصب عينيها مخافة الله. هذا هو الجهاد الذي يعتقد

الغرب أن إسقاطه بقرار حكومي كفيل بالقضاء على الإرهاب؛ وهذا اعتقاد خاطئ وطائش. فالجهاد لا يُبعث أو يُسقط بقرار حكومي؛ إنما هو مبدأ خُلقي رفيع، وأحد قيم الإسلام السامية، ولا صلة له بالإرهاب البتة. إلا أن المرء يتساءل: كيف يُمْكِنُ للشباب الفقير غير المتعلّم، وهم كثر في أمّة الاسلام، ممن لا يجدون من يمدّ لهم يد المساعدة، ثم هم يروْن الإذلال والقهر في كل ساعة، من مثل معاملة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين؛ كيف يُمْكِنُ لهم ان يميزّوا بين المفهوم الحقيقي للجهاد وبين المفهوم المشوّه له؟ فالجهاد كفاح من أجل الصواب والخير؛ ولا يقع في خانته ما هو غير ذلك.

أضف إلى ذلك خسارة الأمة للعقول النيّرة من خلال الهجرة أو من خلال البطش والاستبداد أو كليهما. وأصحابها هم خميرة الإصلاح والتقدم. وقد استثمرت الأمة فيهم أموالاً ووقتاً. وهم أيضاً كملح الأرض؛ وبهجرتهم نتذكّر قول السيّد المسيح، عيسى بن مريم، عليه السلام: «أنتم ملح الأرض. فإذا فسد الملح، فبماذا يملح؟»

ولمْوجة اقتصاد السوق، وهو من دعائم عملية العوْلمة الرئيسية، وتعميم هذا الاقتصاد على المجتمعات دون تمييز، تأثيرٌ سلبيّ قد يعزّز أعمال العنف. وجدير بالذكر أنّ نشوءَ اقتصادات الدول النامية بعد استقلالها وتحرّرها من الاستعمار كان بفعل نشاط القطاع العام. وبما أنّ معدّلات دخول الأفراد لم تكن تسمح بمواجهة أكلاف المعيشة في الكثير من هذه الدول، فقد كانت سياسة الدعم مألوفة في معظمها؛ بل إن بعض الدول الغنية بمواردها، كالنفط مثلاً، عمدت إلى تبني سياسات الدعم لإرضاء شعوبها أو لتوفير الرفاه لهم. ويأتي اقتصاد السوق ليقضي على تشوّهات السوق، وأهمها التدخل في عمليّاته بالتسعير أو التحديد من حريته، أو تبنّي سياسة دعم الاستهلاك. لكنّ التخلي عن سياسة دعم الاستهلاك، خاصة للسلع الغذائية الرئيسية، يحمل معه من المخاطر بقدر ما يحمل من المنافع المرجوة. وتكون المخاطر على أشدّها في المجتمعات التي تزداد فيها نسبة الفقراء، ومنطقتنا تزخر بهم. وللعولمة أنماط في هيكلة الضرائب والمكوس، لها من النتائج على المجتمعات النامية ما للتخلّي عن سياسات الدعم من مخاطر. وعليه، فإن نجاح العولمة واقتصاد السوق في المجتمعات النامية، ونحن منها، منوط بإلباسها لبوساً إنسانياً يراعي الفروق بين هذه المجتمعات غير مكتملة النمو وبين المجتمعات التي اكتملت قواعد اقتصادها، حيث ولدت فكرة العولمة وترعرعت.

-٥-

من هم وراء الإرهاب؟ بين صفوف الأمة: إنما هم من أولي الأمر فيها الذين ارتضَوْا لأنفسهم حكم الرعية بالعنف والترهيب؛ وأولئك من بينهم مَنْ تهاون في مواجهة تحدّيات الفقر والجهل والمرض، فتفشّت بين صفوف رعاياهم. أما خارج صفوف الأمة: فهم كل من ألحق بأبنائها المهانة والقهر، أو تسبّبَ في استلاب بلدانها أو ثرواتها فشرّد أبناءها أو أفقرهم، أو ارتكب بحقّهم المجازرَ والقتل.

إلا أنَّ مواجهة العنف بالعنف ليست بمُجدية؛ فهي لا تولّد إلا الكراهية. إنما يعالج الإرهاب بفهم دوافعه ومراميه واجتثاث أسبابه ودواعيه. وأرى أن علاجه داخل صفوف الأمة له من الأولوية درجات متقدمة، لما للنجاح فيه من أثر في تغيير نظرة الغير لنا، وفي فرض احترامنا عليهم؛ إذ كيف للغير أن يحترمنا إذا كنا لا نحترم أنفسنا أصلاً؟ ومن يهنْ يسهلِ الهوانُ عليه.

وفي المجتمعات العربية والإسلامية أحزاب وجماعات ومذاهب وحركات عدّة، قديمة وجديدة، سياسية واجتماعية ودينية: كل فرقة منها تدّعي لنفسها الصواب والمشروعيّة وتعتقد أنها دون غيرها «الفرقة الناجية». وفي أقطارنا الثيوقراطية من تعتقد أنها وحْدَها التي تمثل الإسلام الحقيقي. إنّ ادّعاء الحقيقة والشرعية شيء وامتلاكها شيء آخر. وإذا كان القانون لا يُجيز للمدّعي أن يتخذ بينة من صنعه دليلاً لدعواه، فكذلك الحال في أوضاع دعاوى هذه الفرق والأقطار.

ولا أظن انه بالإمكان تقديم الدليل الموضوعي وإقامة البرهان بغير تحديد الثوابت الحقيقية في الإسلام. ويتم ذلك باستلهام الأوامر الربانية ووحي القرآن، وبتبنّي منظومة القيم في الإسلام الآنف ذكرها، وبفتح الباب على مصراعيه للتفكير الحر والحوار في المجتمعات العربية والإسلامية. يقول تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله

جميعاً ولا تفرّقوا، ولا تعتدوا؛ إنّ الله لا يحب المعتدين﴾. فأين الفرق المتنازعة والدول المتنافسة، وأحياناً المتحاربة، من هذا الأمر الرّبّانيّ العظيم؟ وأين مرتكبو المذابح من المسلمين من قول النبي (ﷺ) في خطبة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»، وقوله: «والمسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»؟ وأين أعمالهم هذه من الجهاد الذي أمر الله به كي يرتقيَ بالنفس إلى أعلى مراتب الأخلاقية؟ وأقول: هل كل من يموت على دعوة جماعته شهيد؟ أليس في الحديث الشريف أن الرجل يأتي يوم القيامة يقول للرب إنه قتل في سبيله؛ فيرد الله دعواه قائلاً: «بل قاتلت ليقال شجاع أو لمكسب»؟

أعرف أنه قيل الكثير في محاولاتنا لاجتثاث أسباب الإرهاب مع أنه تم عمل النزر اليسير؛ فما العمل؟ أرى أن نبدأ بوضع لبنات المجتمع وخلاياه ومؤسساته الموضع الصحيح، وأن نبادر في سبيل ذلك إلى إذكاء حوار السياسات للوصول إلى أجداها وانسبها، ونعمل للاتفاق على مرجعية دينية أو اثنتين، تقوم إحداهما في مكة المكرمة والثانية في النجف الأشرف، تصدر منهما الفتاوى لإجماع الأمة.

وبالحوار الجامع لبناء المجتمع، تُحدّد الواجبات العامة للفرد والمؤسسة والدولة وتحديد الحقوق لها. ومن حوار السياسات، توضع الأرضية الجامعة لسلوك الفرد والمؤسسة والدولة، والمسارات التي يفضل اتباعها لتحقيق التقدم والارتقاء بمستويات المعيشة ومحاربة الفقر والجهل والمرض، وتمكين الجميع من تأمين الحاجات الأساسية للعيش الكريم. والمسارات هذه ديناميّة، يتم تعديلها بمرور الزمن تبعاً للمتغيّرات المحليّة والإقليميّة والدوليّة التي تتأثر بها حكما. ويبقى الانفتاح الفكري والثقافي ورسوخ مبدأ الحوار والقبول بالآخر نهجاً أساسياً في بناء المجتمع وتقدمه وديمومة إنمائه ورقيّه. أما النهج الأساسي الآخر فهو التزام لا رجعة فيه باحترام حقوق الإنسان، وصون كرامته، وممارسته حريته المسؤولة ضمن حدود القانون.

ولا تقتصر المصلحة من بناء المجتمع على أبناء الأمة وحسب؛ فالدول الأخرى لها مصلحة أيضاً، خاصة الدول المتقدمة اقتصادياً التي تصان فيها كرامة الإنسان وحريته، من مثل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا وأستراليا. وتتلخص مصلحة هؤلاء في ثلاثة أمور استراتيجية. الأمر الأول: الاستقرار في المنطقة واستمرار تدفق النفط والغاز منها إلى السوق العالمية بأسعار معقولة. والثاني: إزالة أسباب الهجرة القانونية وغير القانونية من المنطقة إلى البلدان المتقدمة (مع أنّ هذا لا يسري طبعاً على النخب المَهَرة!). أما الأمر الثالث فهو مصلحة تمليها التزامات غربية، خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في حماية أمن إسرائيل وديمومة بقائها. ولن يساعد انتشار التطرّف على تحقيق تلك المصلحة.

وللدول المتقدمة مصالح تجارية وثقافية مهمّة توفر الدوافع لها للمساعدة في استقرار المنطقة وتقدمها، ضمن برامج متفق عليها، وأولويات مسوّغة، ومتابعة جدّيّة تراعي السرعة في التنفيذ والشفافية في التمويل والإنفاق. وهذه أمور تستدعي الرعاية والانتباه، بخلاف ما كان الحال في المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشماليّ إفريقيا المنعقد في الدار البيضاء في خريف عام ١٩٩٤ وما أعقبه من إجراءات؛ إذ اعتمد الاتحاد الأوروبي في ذلك المؤتمر تخصيص خمسة بلايين دولار من اصل خمسة وثلاثين بليوناً اقترحناها لتطوير البنى التحتية من المغرب إلى تركيا. ولما سألنا الاتحاد الأوروبي عن أولويات إنفاق تلك المخصصات كان جوابه: «من يأتِ أولاً يُخدم أولاً»! أي انه لم تكن هناك برامج مقدماً، ولم تكن هناك أولويات معتمدة.

كذلك للمنطقة العربية الإسلامية سوق استهلاكية كبيرة يناهز سكانها ١,٢ بليون نسمة، إنتاجهم لا يكفي حاجاتهم من السلع والخدمات. فلا مناص من التبادل التجاري مع الآخر؛ وهذا يضاعف أهمية مصالح العالم المتقدم في منطقتنا. ولعل المردود من المجهود الإصلاحي يكون مثالياً متى تزامنت أعمال الإصلاح الداخلي مع مجهودات المساعدات الأجنبية. ولا بديل في هذا السياق عن إيجاد هُوية لمنطقتنا يصنع من خلالها نسيج التعاون والتلاحم فيما بين أقطارها في جميع المجالات: الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ فلا يجوز أن تشكل بلداننا منطقة بالاسم فقط. ويمكن بناء هذه الهُوية بمجهودات المجتمع الأهلي، التي يؤمل أن تدعمها مجهوداتٌ حكوميّة حيثما كان ذلك لازماً. وقد يكون من المجدي في هذا الصدد إنشاء مجموعة عبر قطرية للمياه

والطاقة لخدمة البيئة الإنسانية بمفهومها الواسع. وهذه فكرة كتبت وتحدثت عنها مراراً؛ والأمل أن توازي المجموعة المنشودة مجموعة الفحم والصلب التي شكلت في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي تطوّرت بعد ذلك خطوةً خطوةً لتشب عن الطوق على صورة الاتحاد الأوروبي.

-٦-

إن الإرهاب يشكل خطراً على المجتمعات العربية والإسلامية وعلى استقرارها وأنظمة الحكم فيها. وهناك أمثلة واضحة للعيان قائمة في الجزائر وأفغانستان، وأخرى عانت منها جمهورية مصر العربية إلى حين. وإذا كان المجتمع الدولي قد أقرّ - عبر ميثاق الأمم المتحدة - أن من واجب كل دولة العمل على رفع مستوى معيشة شعبها، وتوفير فرص العمل، وشروط التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأن ترسخ الثقة باحترام حقوق الإنسان، فيحق لنا أن نتساءل: إلى أي مدى نجحت دول منطقتنا في هذه الواجبات؟ ويجب أن نتذكر على الدوام أن اتساع جيوب الفقر وأساليب القهر، وتفشي الجهل والبطالة بين الناس، لن تساعد أبداً في إقناعهم بالإقلاع عن «ثقافة الإرهاب». فإضافة إلى إعلان الحرب على هذه الأسباب، يلزم أن نبدأ بحوار السياسات والانفتاح على بعضنا بعضاً بالحوار العقلاني، متسلحين بمنظومة القيم الإسلامية، ومهتدين بهدي القرآن والسنّة الشريفة.

والبديل عن اجتثاث الإرهاب وأسبابه هو المضيّ في مواجهته بالعنف الذي يستحق، وممارسة الاستبداد المقيت، ومصادرة الحريات المدنية. وهذه إجراءات قد تسحق بعض جيوب الإرهاب؛ إلا أنها لن تفلح في القضاء عليه. ولن يؤدي العنف والاستبداد إلا إلى الانتشار الواسع لثقافة الإرهاب، وزيادة أعداد المنخرطين في صفوفه ومنظماته. وفي ظل هذا البديل نتساءل: إلى أين سيتوجه الجياع والمعذبون الذين لا يملكون بيتاً ولا أرضاً ولا مالاً ولا أملاً؟ وأين سيحتمي المثقفون المُضطَهدون؟ والجواب نجده في العزوفِ عن العيش في المنطقة، وفي الحمولاتِ البشرية للسفن والشاحنات المتّجهةِ إلى أوروبا والولاياتِ المتحدة وأستراليا، وفي طلبات الهجرة المقدمة إلى سفارات الدول المتقدمة من منطقتنا. وسيجد الغرب نفسه يوماً أمام تغيير في التركيب العرقيّ والثقافيّ لمجتمعاته فوقَ ما تتطلّبُه التعدّدِية، وتبدأ الاحتكاكاتُ والاضطراباتُ وكأنما استوردَ الغربُ مشكلاتِ منطقتنا التي هرب منها المهاجرون.

ويهدّدُ عدمُ الاستقرار في منطقتنا مصالحَ الغربِ المشارَ إليها آنفاً، فهو، إذاً، لن يستطيعَ اتّخاذَ موقفِ اللامبالاة لأوضاعها. وفي هذا الصّدَدِ نتذكّر تساؤل غراهام فولر «عمّا إذا كان المسلمون سيدَعونَ أسامة بن لادن وعصبته يشكّلون خصائصَ العلاقات المستقبليّة بين المسلمين والغرب». ونجيب عن هذا التساؤل بطرح السؤال العكسي: «هل سيدع الغرب أسامة بن لادن ومن سينهج نهجه يحددون مستقبل العلاقات المستقبلية بين المسلمين والغرب على هواهم؟» جوابنا على سؤال غراهام فولر بالنفي طبعاً. وإذا كان جواب الغرب على سؤالنا بالنفي فإن عليه، من الناحية المصلحية والخلقية، أنْ يتعاونَ مع شعوب هذه المنطقة لتخليصها من «مولدات الإرهاب» ومنشطاته. وعليهم أن يكفوا عن تصوير المسلمين كإرهابيين أو كمشروع إرهابيين.

إن التعاونَ بين المسلمين والغرب لاجتثاث الإرهاب يبدأ بحل القضيّة الفلسطينيةِ حلاً عقلانياً يُفوّت الفرصة على الإرهاب والإرهابيين. ويتمثّلُ ذلك في إنشاء دولة فلسطين المستقلّةِ على كامل أراضي الضفة الغربية وغزة، وعاصمتُها القدس؛ وإقرارِ حلّ يقبله اللاجئون لمحنتهم التي امتدت لأكثرَ من نصفِ قرن. ثم لا بدّ من الوصول إلى حلّ لرفع الحصار المفروض على أهل العراق ظلماً، حتى يعودَ عضواً فاعلاً رئيسياً في نادي الدول عموماً وفي مِنطقتنا تحديداً.

هذا ما نراه من حلول لأزمات منطقتنا، ومن سبيل نسلكه ويسلكه شركاؤنا لمساعدتنا في تحقيق أهداف مسيرة الإصلاح واجتثاث الإرهاب وأسبابه. وبخلاف ذلك نخشى أن تؤدي مواجهة العنف بالعنف إلى بلقنة منطقتنا لا سمحَ الله؛ فتتصارع فيها المِلَل والنِّحَل وتتجزأ إلى دويلات غير مستقرة لا توفر الأمان لأهلها ولا الاستقرار للمنطقة وللعالم. ■

في
مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي:
مقاربة قانونية*

د. شبلي ملاّط**

سطّر تاريخ القرن العشرين، ولا يزال التاريخ يسطّر إلى اليوم، رجحانَ القوة على الحق. لن يختلف شخصان في العالم العربي على هذا الطرح؛ لكن الاختلاف جائز من حيث حجمُ العنصر الحقوقيّ في الكفّة: هل يمثل هذا واحداً في المئة أم عشرة أم عشرين؟ كما أن السؤال جائز، على مستوى أعمق، عن دور الحق في استمرار الصمود، ومِنْه الى استمرار المعضلة التاريخية؛ أي استمرار الصراع نفسه. لكن من الأفضل ترك هذا الموضوع الرحْب لعناية أهل السياسة وأهل التاريخ؛ ذلك لأن باعهم فيه أوسع مدى وأعمق غوراً من باع القانوني.

المسألة التي نحن بصددها أكثر تحديداً: تتعلق بمنطقة جغرافية تميزت في القرن العشرين، ذلك لأن من العنف المستمر يُشكُّ أن منطقة أخرى ضاهتها فيه في العالم. وهي مسألة معادلة القوة من جهة والقانون من جهة أخرى؛ أي تقييم القوة والعنف في تحديد الصراع ومآلاته في الشرق الأوسط، والصراع العربي الإسرائيلي بشكل خاص. والموضوع لا يتعلق بدور القوة مقابل الحق، بقدر تعلقه بدور القوة مقابل القانون. هنا، خلافاً للمقاربة المعهودة، قد يكون الدور القانوني أهم مما يشار اليه عادةً. وسوف نعالج هذه المقاربة انطلاقاً من قناعة ثابتة بأن العنصر القانوني يتميّز بفاعلية خاصة في مواجهة القوة الصرفة، وأن الاستفادة منه ضرورية لترجيح كفة الحق على تلك القائمة على القوة.

ويمكن تقديم مثلٍ بسيط مستوحىً من الإمكانية التي يفتحها اليوم اعتناق المملكة الهاشمية الأردنية معاهدة روما الخاصة بإنشاء محكمة جنائية دولية، ودورها الأساسي في معالجة مستجدات العنف كما رأيناها في السنتين الماضيتين في الضفة الغربية وغزّة.

آفاق القانون الجزائيّ الدوليّ

إن تصديق الأردن على هذه المعاهدة يجعل اللجوء الى المحكمة الجنائية الدولية حين تبدأ مهماتها الرسمية في أول تموز/يوليو خياراً

* محاضرة ألقيت في السفارة اللبنانية/عمّان بدعوة من الرابطة اللبنانية الأردنية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

** محام وبروفسور جان مونيه في القانون الأوروبي، جامعة القديس يوسف؛ بيروت.

حقيقياً تجاه الجرائم التي تقع تحت المجهر الدولي بحسب هذه المعاهدة، وهي أربع : جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة، وجرائم الاعتداء (أو العدوان).

وفي هذا السياق، أي سياق معالجة الجرائم الفظيعة المدرجة عموماً تحت عنوان الجرائم ضد الإنسانية - ، أهمية القانون في المعادلة بعدما تراجعت الحكومة الإسرائيلية عن قبولها باللجنة التي أقرّها مجلس الأمن لتقصي حقائق العنف الذي طال مخيم جنين. كما أنه ليس غائباً على أحد أن القلق الواسع الذي انتاب الأوساط السياسية والعسكرية العليا في اسرائيل مصدره تلك السابقة التي تتابعت أحداثها طوال هذه السنة حيال غياب فارٍّ من وجه العدالة البلجيكية بعد أن وُجّه الاتهام إليه قضائياً من طرف النيابة العامة في بروكسل . من الممكن، إذاً، رسمُ خط واضح بدأ في الدعوى المقامة في بروكسل في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠١، وهو طبعاً محدّد بإطار يتجاوز حدود الشرق الأوسط ويمتد من تشيلي الى يوغوسلافيا. وقد رافق هذا الخط قمعٌ مستمر للإنسان الفلسطيني على مجمل أرض فلسطين التاريخية، والتقى مع البحث عن سبيل محاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن التنكيل بشعب اعتنق سبيل المقاومة الجماعية والفردية اللاعنفية قبل المقاومة المسلّحة. وهي المقاومة التي جسّدها الأطفال الذين قضوا ضحية الوحشية التي جسدتها صورة منازعة الصبي محمد الدرة، إضافةً الى المقاومة اللاعنفية أيضاً التي يجسدها أناس أمثال الدكتور عزمي بشارة. ويمتدّ هذا الخطُّ مستقيماً ومتماسكاً، وصولاً إلى رفض الحكومة الإسرائيلية رفضاً قاطعاً للجنة جنين ومصادقة الحكومة الأردنية على معاهدة روما.

وإذا توقفنا عند هذين الحدثين اللافتيْن في سياق المقاربة القانونية للصراع العربي الإسرائيلي، لا بدّ من وصف الواقعتين بشيء من التفصيل، لا من ناحية وقوعهما فحسب، بل من ناحية النتائج المترتبة عليهما أيضاً.

الواقعة الأولى هي جنين: نستفيد اليوم من تقرير مفصّل عن حادثة رفض الحكومة الإسرائيلية لقرار الأمم المتحدة. وبحسب هذا التقرير، فإن الشخص المحوري في رسم السياسات القانونية في اسرائيل هو المدعوّ موشي كوشنفسكي. وليس بصدفة أن يكون هذا الشخص الرجلَ الثاني في وزارة الدفاع بعد المدير العام. وما المدير عام إلاّ أموس يارون، المتهم الثاني في دعوى بلجيكا. أما كوشنفسكي فهو غير معروف في الحقل القانوني الدولي، ولم تتخطّ سمعته الحدود الإسرائيلية الضيقة لتصل فضاءه الأجْدر في علوم القانون الدولي، أمثال: أيال بنفنستي، وأيال غروس، وروث غافيسون وروث لابيدوت/شابتاي روزين سابقاً. وقد لا يكون بالمناسبة أمر نفور القانونيين الإسرائيليين من الحكومة الحالية، برئيسها وطاقم المعنيين فيها على غرار نائب المدير العام في وزارة الدفاع، جانباً يدعو إلى التعجب. فهذا شخصٌ من الدرجة الثانية علمياً؛ إلا أنه يحتاط بالطبع بآراء زملاء في المعاهد الكبرى، منهم زميل سابق في جامعة لندن، دانييل بيت لحم، الذي اختير للدفاع عن القانون البلجيكي في القضية الشهيرة بين جمهورية الكونغو الديموقراطية والملكة البلجيكية أمام محكمة العدل الدولية، وإن اقتصرت مداخلاته على درجة من التقنية الرتيبة. هذه، إذاً، كانت الساحة الاستشارية القانونية في إسرائيل حين تنامى الصّخب بشأن ما حدث في جنين؛ فرأت حكومة الولايات المتحدة جدوى في امتصاص بعض الغضب العالمي بالامتناع عن الإدلاء بحق النقض في مجلس الأمن والتصديق على القرار (١٤٠٢)، حتى ظنّت الحكومة الإسرائيلية أنه لا بأس من الرضوخ لمشيئة مجلس الأمن الجماعية في تعيين لجنة لتقصّي حقائق ما حدث في المخيم. في ذاك اليوم بالذات، وصلت استشارة دانييل بيت لحم متأخرة الى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي. تميّزت هذه الاستشارة بلهجة قاسية جداً تجاه ما يترتب على عمل اللجنة من عواقب قانونية جزائية؛ الأمر الذي أدى إلى تحول موافقة مجلس الوزراء الأولى إلى رفض متنامٍ ، سرعان ما أصبح قاطعاً بعيد ذلك، وما أعقبه من تراجع الأمين العام، وهو ما يشكل إجراء خاطئاً من الوجهة القانونية على ما أرى. ويقال أيضاً إن ذلك قد تم في سياق (صفقة) مؤسفة اشترك فيها البعض في القيادة الفلسطينية.

وبالفعل كانت إستشارة دانييل بيت لحم واضحة لما قد من يترتب على المعنيّين الإسرائيليين من مسؤولية جزائية إذا خلصت اللجنة، من إنهاء أعمالها، كما كان متوقعاً، إلى ملاحظة وجود خروقات جادة

لقانون الحرب ومعاهدة جنيف الرابعة، واحتمال تفعيل المحاكم الوطنية في جميع الدول الأوروبية الأمر الذي كان سيؤدي بالمسؤولين الإسرائيليين إلى المثول أمامها عاجلاً أم آجلاً.

وهذا الرأي القانوني لمستشاري دولة اسرائيل صائب؛، مع استدراك مهمّ، وهو أن عدم إتمام اللجنة عملها وفقاً لقرار مجلس الأمن لا يَعني أن الجرائم المخالفة للقانون الدولي لم تقع. صحيح أن الشقّ السياسي للنتائج المحتملة لتقرير اللجنة انهار؛ إلا أن الشق القانوني لا يزال كما هو عليه. وهذا يعني إمكانية التظلّم القضائي المفتوح أمام ضحايا جنين وغيرها من المدن والقرى التي انتهكت فيها المعاهدات الدولية واقتُرفت بحقّهم جرائمُ حرب واضحةٌ للعيان – مثلاً استعمال الدروع البشرية، أو الدمار الواسع للمتلكات الواضحة في المخيّم – أو حتى إمكانية حدوث جريمة ضد الإنسانية بحسب تعريف معاهدة روما وعدد من المعاهدات والاجتهادات الملازمة، كالتوقيفات الجماعية وحبس الرجال الذين تتراوح أعمارهم، بحسب الأوامر الإسرائيلية المنظمة والمتكررة، بين الخامسة عشرة والستين.

من هنا أيضاً أهمية الواقعة الثانية، وهو تصديق المملكة الأردنية الهاشمية على معاهدة روما. وإضافة إلى مساهمة الأردن المتقدمة دولياً على باقي الدول العربية، فإن هذا التصديق يطرح سؤالاً أساسياً في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. فمن المعروف أن نظام المحكمة يثبت صلاحية نظرها في الجرائم الدولية التي تعاقب المعاهدة عليها في حال وقعت الجريمة على أرض هذا البلد، وإن لم يكن المتعدي طرفاً في المعاهدة. بمعنى آخر، متى حدث انتهاك – بعد تموز/يوليو ٢٠٠٢ – بل إذا استمر انتهاك واقع اليوم في الضفة الغربية – مثلاً: النقل الجماعي لمجموعات من المواطنين المنتمين للدولة المحتلة Occupier الى أراضي المنطقة المحتلة Occupied، كما في الـ ٢٤٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة – من الممكن للمدعي العام في المحكمة، أو للحكومة الأردنية، أو للمتضررين أنفسهم أن يطلبوا منه التحقيق تلقائيا، وإلقاء التهمة إذا رأى الأمر مناسبا، على عدد من المسؤولين عن هذا الخرق. صحيح أن مثل هذه الخطوة تشكل موقع جدل لمبدأ الصلاحية المكانية، لا سيما بالنسبة للعلاقة القانونية بين الضفة والأردن. إلا أن الإمكانية جديّة، وهي مطروحة لأول مرّة في التاريخ؛ فضلاً عن أن الدخول في المعاهدة من جانب الجمهورية السورية يجعلها أيضاً قادرة على الاستفادة منها. وهذا أمر لا شك فيه، نظراً لثبات حقّها في الجولان المحتل بحسب العرف الدولي.

هذا من ناحية أحكام القانون الجنائي الدولي. والمقاربة حتمية اليوم لانطباقها على الصراع العربي الإسرائيلي. ومعظمها جديد وغير مسبوق في فضاء النزاعات الدولية.

القانون الدولي العام ومستقبل الصراع العربيّ الإسرائيليّ

لكن أهمية القانون لا تكمن كلها في المستحدث والجديد فيه. لنذكر القديم المتمثل كل يوم في صيغة «السلام العادل والشامل»، و«العودة الى خط ١٩٦٧» و«إنهاء الإحتلال»، و«عيش جميع الشعوب في المنطقة ضمن حدود آمنة»: أحاديث وعبارات صارت رتيبة لكثرة تداولها. لكن استعمالها على هذا المنوال ليس صدفة.؛ فهو محكوم برسوخها في القانون الدولي، المتمثل في القرارات «الطلسميّة» ٢٤٢ و٣٣٨، وما تبعها وأكّدها وردّدها وأضاف اليها. مثلاً: القرار ١٣٩٧ الذي يثبت الدولة الفلسطينية لأول مرة منذ خمسين عاما. والذي يمثل «طلسماً» آخر مع التوابع التي باتت تلحق به؛ أي القرارات ١٤٠٢ و ١٤٠٣، و ١٤٠٥، وجميعها تردّده وتؤكده مرجعاً جديداً لحل المشكلة الفلسطينية.

صحيح أن عدداً وافراً من القرارات الدولية يبقى حبراً على ورق، بل يندرج الكثير منها في عداد المنسي؛ لكنّ كُلاً من الواقع والمرتجى في القرارات الدولية يحتاج إلى مقاربة لا تتوافق بالضرورة مع النمط السياسي، فيأتي عملها في العمق؛ خلافاً لفجائية الحدث، فيسجّل في الساحة، كما في القرار ٢٤٢، محطّة قانونية تتميز بما تشكله من قالب مرجعي تعود اليه جُلُّ المبادرات السياسية، بترددها كما بتناقضاتها. وليس خافياً على أحد أن النزاع الأساسيّ اليوم مرتبط برفض اسرائيل الإمتثال للمبدأ المتعلق بعدم قَبول القانون الدولي بواقع احتلال الأرض بالقوة Inadmissibility of the acquisition of territory by

force ، كما جاء في مقدمة قرار ٢٤٢، والسعي عالمياً بالمقابل في خلال ثلاثة عقود من اصداره في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ على جعل صاحبة القوة العاتية في المنطقة تبادر مرغمة الى احترامه في نهاية المطاف.

وربَّ قائل إن عدم تطبيق القرار ٢٤٢ على مدى نصف قرن بعد اتخاذه جماعياً في مجلس الأمن هو البرهان الحيّ على فراغ القانون الدولي من كل محتوى. قد تكون هذه الحجة جائزة في الحديث المطلق، الذي عبّر عنه المفكر الفرنسي جوبير Joubert في القرن الثامنَ عشر، وكرّره الشاعر الناقد كولريدج Coleridege بعبارة شهيرة Might till right is here، (القوة حتى مجيء القانون). لكنْ حسبنا تصوّر المنطقة من دون مرجعية القرار ٢٤٢، وما يعني ذلك من تراجع عربي في المبادرة السلمية نفسها مقابل القوة الإسرائيلية المطلقة بدعم الولايات المتحدة لها؛ فتنفرد اسرائيل بالحجج المختلقة.

في جديد القانون

يبقى أن القانون وليد الفكر الإنساني؛ وهو بذلك عرضة للتفسير والتوليف والترويض والتكييف والتغيير؛ ولا بدّ في هذا الباب من فتح الحديث واسعاً على تكييف القانون ليشترك مع الواقع الذي يحاول مواكبته، كما المستقبل الذي يهدف بطبيعته الى التفاعل معه وتوجيهه. ومثال القرار ٢٤٢ مفيد أيضاً هنا لأن القرار، كما هو معروف، لا يتحدث إطلاقاً عن الدولة الفلسطينية. ويُذكر أن المأزق المفتعل من جانب الدبلوماسية الأميركية لعقود متتالية كان مرتبطاً بضرورة قَبول منظمة التحرير الفلسطينية من دون تحفّظ لمنطوق القرار، بما فيه تجاهل القرار - المفسّر آنذاك بالرفض - لضرورة قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلّة سنة ١٩٦٧.

لهذا بات مهمّاً، في الأفق الذي ترسمه المقاومة الفلسطينية الشاملة، تصحيحُ ذاك التصور الناقص في القرار ٢٤٢. وهذا ما حدث فعلاً في ١٤ آذار/مارس، عند اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٩٧، بل إنه من المهم التمسك بهذا القرار بكل القوى الدبلوماسية والسياسية كلّما أعيد الحديث عن مرجعية القرار ٢٤٢، لتصحيح ما كان ناقصاً، وتقديم المرجعية واحدة وموحّدة تحت سقف القرار ١٣٩٧ الذي يشير الى قراري ٢٤٢ و٣٣٨ ويثبت مبادئهما. هذا عمل طويل الأمد، ثابت المعالم، لا بُدّ من متابعته بإصرار ومثابرة حتى التطبيق الأمثل في قيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني؛ إضافة طبعاً الى الإنسحاب من الجولان وشبعا وغيرهما من المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧.

لكني أود هنا أن أوسع هذه الآفاق، ملتمساً روح أستاذنا الراحل ألبرت حوراني في إطار ملاحظة على دراسةٍ نشرناها سنة ١٩٨٧ في جامعة لندن عن ضرورة عقد مؤتمر دولي لما يأتي به من نفع واسع على «السلام العادل والشامل» الذي لا يختلف اثنان على ضرورته في المنطقة.

والحديث آنذاك كان مرتبطاً بموقف الأردن من الدولة الفلسطينية وجدوى إبقاء الارتباط القانوني بين الأردن والضفة قائما، لأن زوال هذا الارتباط خطوة محفوفة بالمخاطر، لما قد يترتب عليها من نتائجَ قانونية سلبية ضمن إطار المحكمة الجنائية الدولية.

ويفتح هذا التساؤل، إن صحّ، مجالات أخرى حاولنا مقاربتها بقراءة +جديدة؛ لبعض أوجه القانون الدولي في الشرق الأوسط، منها معالجة الوضع القانوني للحدود بين سورية واسرائيل (النهار ٢٠/٧/٢٠٠٠) واكتشاف خرائط منسيّة تُظهر بوضوح حق سورية في الوصول الى قسم كبير من بحيرة طبريا، بل حقوقها الثابتة في مناطق تقع على الشق «الإسرائيلي الفلسطيني» آنذاك للبحيرة. كما علينا أن نبحث قانونياً في موضوعيْن أساسييْن لمستقبل الصراع في هذه المنطقة. المسألة الأولى تتعلق بخطر اقتصار الدولة الفلسطينية على أراضي عام ١٩٦٧، ومحاذيرها القانونية مقابل العودة الى فكرة وحدة الدولة الثنائية القومية بترتيبات قانونية، بعضها قديم، بما في ذلك حق العودة للاجئين؛ وبعضها جديد، لا سيما حرية التنقل التي تعالج أصعب الأمور على مُعاش الإنسان الفلسطيني، في الضفة كما في لبنان والأردن، والتي يقدم النظام الدستوري الأوروبي أنماطاً لها جديرة بالتدبر. كما أن الأنماط الفيدرالية المستهجنة حتى اليوم في مِنطقتنا، بسبب الخوف المفرط من تفتيت الدول فيها، هي أيضاً جديرة ببحث يتخطى الرفض الأعمى ويستبدل به

مقاربة متطوّرة يوفرها القانون الدستوري في عدد متنام من دول العالم التي اعتنقت الفيدرالية، وعلى رأسها طبعاً الولايات المتحدة .

ومن باب العودة الى التراث القانوني المغمور تبدو قضية ثانية قابلة لإعادة الإكتشاف بقوة القانون، ألا وهي إحياء مسألة القدس بشكل مختلف تماماً عن المطالبة بتقسيمها عاصمتين لكل من الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية . هنا أيضاً لا بدّ من إماطة اللثام عن الخرائط التي أقرتها الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠، وإحياء نظام المجلس الحكومي الراعي للقدس، الذي غاب أثره جراء رفضه آنذاك من طرف اسرائيل والحكومة الأردنية على السواء . أما إعادة النظر في هذا الـ *Corpus separatum* المفتوح قانونياً لجميع الأديان، فهي ليست مجرد طوباوية «قانونية»، بل إنها تعني أن البحث الجاد فيه ضروري إذا أردنا إعادة تأهيل القدس مسيحياً وإسلامياً لتعود محطة وئام ورمز سلام للإنسانية وأديانها الثلاثة بلا استثناء.

هذه، إذاً، بعض الملاحظات المستقاة من قراءة قانونية للصراع في المنطقة، مقابل الواقع الذي فرضته القوة على امتداد قرن كامل . وخلافاً لليأس المستقر في الأذهان، وبعضه مفهوم، فإن القانون الدولي محوري لتصور مستقبل المنطقة؛ بل قد يكون أحياناً طاغياً على المسار التاريخي، كما تثبته ديمومة قرار ٢٤٢ مرجعية ثابتة لم يتخطاها أي من الأطراف بعد بالرغم من تعنت إسرائيل . يبقى أنّ أفضل ما توفره المقاربة قد يكون في تكييف القانون بحثاً عن العدالة. والحلول الرديفة متعددة بقدر ما هي جذابة، سواء بالنسبة للحدود بين سورية واسرائيل، أو أبعاد الارتباط بين الضفة والأردن، أو البحث في أنماط الدولة الفيدرالية الموحدة على مجمل أرض فلسطين التاريخية وتكييفها الفعال لحق العودة بضمان حرية التنقل لأهل فلسطين الأصالى فيها وإليها، كما لسائر السكان في المنطقة . ■

تعزية ومواساة

بالنيابة عن أعضاء منتدى الفكر العربيّ والعاملين فيه، يتقدّم الأمين العام من الدّكتور عبد الملك منصور، عضو المنتدى، وآل منصور الكرام، بأحرّ مشاعر العزاء والمواساة، وبالدعاء إلى الله أن يتغمدَ المرحومة زوجته بالرحمة ويُسكنها فسيح جناته. ولهم من بعدها طول البقاء.

وإنا لله وإنا إليه راجعون.

العولمة وسبل تطوير مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية*

دة. يُمن محمد حافظ الحماقي**

المقدمة

يشهد القرن الحادي والعشرون اتجاهاً متزايداً نحو العولمة التي تتمثل أهم مظاهرها في الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية. فالاتحاد الأوروبي يزداد قوة بتحقيق التكاملين الاقتصادي والنقدي؛ والنافتا، التي تضم كلاً من المكسيك وكندا والولايات المتحدة كمنطقة تجارة حرة، تزداد علاقاتها الاقتصادية وفقاً لأهدافها الموضوعة. وعلى مستوى القارة الأسيوية هناك رابطة الآسيان. فضلاً عن ذلك، فإن العولمة تتمثل في إنشاء منظمة التجارة العالمية.وما ترتب على ذلك من إدخال السلع الزراعية وتجارة الخدمات، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية. وسيكون لتطبيق قواعد المنظمة آثار مهمّة على اقتصاديات كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. كذلك تتمثل مظاهر العولمة في ثورة الاتصالات والمعلومات، وزيادة دور الشركات المتعدّية الجنسيات وقوتها، إضافة إلى اتجاهها للاندماج بهدف زيادة قدراتها التنافسية في السوق العالمية.

وتهدف الدراسة إلى تحديد آثار العولمة على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية لغرض تعيين أهم السبل الكفيلة بتطوير هذه المشاركة، وتفعيلها بما يتفق مع إمكانيات المرأة، انطلاقاً من واقع أن مشاركة المرأة في التنمية إنما تعَدّ ضمانا مهماً لتحقيق أهداف التنمية.

وتتضمن الدراسة ثلاثة أقسام هي:

أولا: مظاهر العولمة.

ثانيا: آثار العولمة على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

ثالثا: سبل تطوير مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة.

أولا: مظاهر العولمة

تتمثل مظاهر العولمة في الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية الدولية، وتطبيق اتفاقية دورة أورغواي، وما ترتب على ذلك من إنشاء منظمة التجارة الدولية، والثورة في مجال المعلومات والاتصالات، إلى جانب تزايد دور الشركات المتعدّية القوميات واتجاهها للاندماج. هذا وسوف يتم استعراض هذه المظاهر بشيء من التفصيل المناسب بهدف تحليل آثارها على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

١- الاتجاه المتزايد للتكتلات الاقتصادية الدولية

* من أوراق «منتدى المرأة العربية والاقتصاد»؛ الكويت ،٢٧-٢٨ نيسان/إبريل ٢٠٠٢ [بإذن خاص من المؤلفة] .

** رئيسة قسم الاقتصاد - تجارة، جامعة عين شمس؛ عضو مجلس الشورى؛ عضو مجلس التعليم والتدريب والبحث العلمي/المجلس القومي للمرأة؛ القاهرة.

شهد العالم منذ بداية التسعينيّات تزايد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية. فقد حققت القارة الأوروبية نجاحاً كبيراً بالاتجاه نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لعشر دول أوروبية. وقد نجحت اثنتا عشرة دولة أوروبية في توحيد عُملتها في عملة واحدة هي اليورو، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويعدّ هذا النجاح تتويجا لجهد متواصل بدأ منذ الخمسينيات، وتم تفعيله في الثمانينيات في مجموعة من السياسات استهدفت التغلب على كل المعوقات في سبيل تحقيق الاتحاد الاقتصادي، مع وضع استراتيجية لتحقيق الاتحاد النقدي. وقد تطلب ذلك تشجيع التجارة والاستثمارات بين دول الاتحاد، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، بما فيها الموارد البشرية. إضافة إلى ذلك، تطلب الأمر قدراً كبيراً من التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتوحيد مقاييس الجودة والمهارة.

وعلى نحو لا شك فيه، فإن الاتحاد الأوروبي نجح في زيادة المصالح الاقتصادية للدولة على حساب العالم الخارجي. فقد تزايدت التجارة البينية بين دول الاتحاد حتى تخطت نسبة ٦٠٪؛ وأسهم تطبيق شرط المنشأ، إضافة إلى السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمارات المتبادلة في زيادة حجم الاستثمارات ودورها في زيادة التجارة ما ترتب على ذلك من تضييق فرص الدول المتعاملة مع الاتحاد تجارياً، لا سيما نتيجة وضع مقاييس يتعين الالتزام بها.

ويعمل الاتحاد الأوروبي منذ بداية التسعينيات على تشجيع دول أوروبا على الانضمام إليه؛ الأمر الذي ترتب عليه ضرورة قيام هذه الدول بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية التي تنطوي على تحرير اقتصادياتها لتتوافق مع معايير الاتحاد الاقتصادي والنقدي. من هنا شهدت هذه الدول توجهاً متزايداً نحو الإصلاح الهيكلي والتحرير الاقتصادي وزيادة حجم التعاون الاقتصادي مع دول الاتحاد. كما اتجه الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاقات شراكة أوروبية مع دول البحر المتوسط وإسرائيل ومصر بهدف تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد المذكور ودول البحر المتوسط. تسعى هذه الاتفاقات أساسا إلى فتح أسواق دول البحر المتوسط تدريجيا أمام السلع الأوروبية. ومما لا شك فيه أن لهذه الاتفاقيات انعكاسات مهمّة على التنمية تتطلب الدراسة؛ كما أن تطبيقها يتطلب اتباع السياسات التي تكفل تعميق الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية.

كذلك اتجهت كل من المكسيك وكندا والولايات المتحدة إلى عقد اتفاقية إنشاء منطقة للتجارة الحرة منذ عام ١٩٩٤ يطلق عليها النافتا، تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمارات وانتقال العمالة بين الدول الثلاثة؛ إلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بينها. وتشمل بنود الاتفاقية الأسس التي تكفل تحقيق الأهداف المذكورة بما فيها قواعد المنشأ التي سيترتب عليها تحويل التجارة والاستثمارات من دول جنوب شرقي آسيا إلى الدول الثلاثة؛ الأمر الذي انعكس على التجارة البينية لهذه الدول التي تخطت نسبة ٣٥٪. وتعمل النافتا على جذب دول أخرى من أمريكا اللاتينية لتحقيق المزيد من توافق المصالح. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الميركسور، وهي منطقة تجارة حرة تضم كل من الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وبارغواي، وهي من دول أمريكا اللاتينية، نجحت في مرحلة التسعينيات في زيادة حجم التجارة البينية بينها بشكل يعتد به باعتبارها محاولة لمواجهة تزايد الاتجاه للتكتلات الاقتصادية؛ فضلا عن أنها تمثل إحدى المحاولات الناجحة للتكتلات الاقتصادية للدول النامية.

وعلى مستوى القارة الآسيوية، هناك رابطة الآسيان التي نجحت في أن تصل بحجم التجارة البينية في أول التسعينيات إلى نسبة ١٨٪؛ كما نجحت في مسعاها الهادف إلى تفعيل علاقاتها الاقتصادية.

أما بالنسبة لتجارب التكامل الاقتصادي للدول النامية فلم تشهد نجاحاً يستحق ذكره، اللهم باستثناء الميركسور والأندين. فالتكامل العربي لم يحقق تقدما ملحوظا على الرغم من بداية التجربة منذ الخمسينيات. وفي ضوء أن الإنتاج يصل ٢٪ من الإنتاج العالمي، وبلغت الفجوة الغذائية ١٢ مليار دولار في نهاية التسعينيات، وكذلك فإن ٦٧٪ من الصادرات العربية يتمثل في البترول ويصل حجم العمالة إلى ٣٥٪ من حجم السكان ومشاركة المرأة إلى ٢٠٪ وتقدر الأموال العربية في الخارج إلى ما بين ٨٠٠ مليار دولار و ١,٤٠٠ مليار؛ في ضوء هذه الحقائق لم يتعدّ حجم التجارة البينية بين الدول العربية نسبة ١٠٪ [1]

وما زالت تجربة التكامل تواجه الكثير من المعوقات؛ مما يعني زيادة إمكانات التعرض للآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية الدولية البديلة المستمرة في نموها وتقدمها.

٢- تطبيق اتفاقية دورة أورغواي للغات وإنشاء منظمة التجارة العالمية

تم توقيع اتفاقية دورة أورغواي للجات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وتتمل أهم معالم الاتفاقية في إنشاء منظمة التجارة العالمية محل الغات، وكذلك إدخال السلع الزراعية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وسنتعرض فيما يأتي إلى الجوانب الأهم من الاتفاقية التي يتوقع أن تترك بصماتها الواضحة على اقتصاديات كل من الدول النامية المتقدمة.

أ- بالنسبة للسلع الزراعية

يتمثل أهم ما تشمله الاتفاقية في إلغاء الدعم على السلع الزراعية؛ مما يترتب عليه ارتفاع أسعار هذه السلع، وبالتالي ارتفاع فاتورة الغذاء للدول النامية والمستوردة.

ب- بالنسبة للسلع المصنعة

تعمل الاتفاقية على خفض القيود التعريفية على السلع المصنعة بصفة عامة، مما يعني فتح الأسواق أمام السلع المستوردة وما يثيره ذلك من إمكانات قيام البضائع والسلع المحلية بمنافسة تلك المستوردة. وفيما يتعلق بالمنسوجات والملابس التي تحتل أهمية كبيرة في صادرات الدول النامية، سيتم بصورة تدريجية إلغاء الحصص بحلول عام ٢٠٠٥، وهي التي كانت تنظمها اتفاقية الألياف المتعددة، الأمر الذي يترتب عليه فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية دون تمييز وما ينطوي عليه ذلك من زيادة حدة المنافسة في هذا المجال.

ج- بالنسبة للتجارة في الخدمات

تشمل الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات مما يعني فتح المجال أمام حرية انتقال الخدمات عبر الحدود. ويشمل ذلك قطاع المقاولات والاستثمارات والبنوك والخدمات المهنية، الأمر الذي يعني منافسة الخدمات القادمة للخدمات القائمة داخل الدولة، وما يترتب علي ذلك من أهمية دعم قدرة قطاع الخدمات التنافسية للدولة المستقبلية في مضمار مواجهة المنافسة الخارجية.

د- بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية

تشمل الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال الاختراعات والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وحقوق التأليف والسينما. ويعني ذلك حماية هذه الحقوق في حال تم استخدامها في التجارة بما يمنع أطراف غير صاحب الحق من استخدامها دون تأدية ما عليه لصاحب الحق. من هنا لا يمكن تقليد العلامات التجارية، أو نسخ الأفلام السينمائية، أو طبع الكتب، أو استخدام المادة الفعالة الخاصة بدواء أو نسخ برامجيات قبل إعطاء أصحاب الملكية ما يترتب على ذلك من حقوق. ويمثل ذلك فرصاً كبيرة لأصحاب براءات الاختراع وصناعة السينما والمواد الفعالة لصد محاولات التجاوز على حقوقهم، في حين يضع من جانب آخر قيداً أمام مستخدمي هذه الحقوق الفكرية بشكل مجاني. لذلك تم وضع فترة انتقالية للدول النامية كي تتاح لها الفرصة لتهيئة أوضاعها بهدف التعامل مع هذه الالتزامات الجديدة، إذ سيتم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالدواء بحلول عام ٢٠٠٥، على أن تتعهد الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية بمساعدة الدول النامية لتحقيق هذا الهدف. وتطرح الاتفاقية العديد من القضايا في العلاقة بين الدول المتقدمة، والنامية. وقد طرحت هذه القضايا للمناقشة في مؤتمر الدوحة الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٢؛ الأمر الذي مكن مجموع الـ ١٥ والكثير من الجمعيات الأهلية من مراجعة الكثير من البنود التي كانت تمثل إجحافا بحق الدول النامية مثل الظروف القهرية [٢] فيما يتعلق بحالة الدواء، وإمكانية التساهل في تطبيق الاتفاقية. وتحث الاتفاقية من جانب آخر الدول النامية على تسجيل تراثها وتحقيق الاستغلال الأمثل له.

٣- الثورة في مجال المعلومات والاتصالات

شهد العقدان الماضيان ثورة كبيرة في عالم المعلومات والاتصالات تمثلت أهم مظاهرها في ربط العالم من خلال الإنترنت، بل تعدى ذلك إلى التجارة الإلكترونية، وما ترتب على هذه الثورة من فتح مجالات عدة للعمل والكسب. وترتبط هذه الثورة بشكل أساسي باستخدام الحاسوب. ففي الولايات المتحدة ارتفعت نسبة مستخدمي الحاسوب في العمل من الربع في عام ١٩٨٤ إلى أكثر من الثلث في عام ١٩٨٩ لتصبح النصف في عام ١٩٩٣. وتستخدم النساء في الولايات المتحدة الحواسيب بنسبة أكبر من الرجال. ففي عام ١٩٩٣ اتضح بأن مجموع مستخدمات الحواسيب قد فاق مجموع مستخدميها بنسبة ٢٣٪. كما يعد استخدام الحاسوب مسؤولاً عن ما يزيد على نسبة ٥٠٪ من النمو في مجال توظيف المرأة الأمريكية للفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٣[٣].

وفي العقد الماضي، تزايد استخدام الحاسوب في الدول النامية بشكل كبير؛ فتزايد العدد لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان من أقل من ٢٪ ليصل إلى ٩ ٪ في الصين، و١٩٪ في الفليبين، و ٣٠٪ في البرازيل خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٨. كما ارتفع عدد الحواسيب المستخدمة على المستوى القومي من نسبة ٢٢٪ إلى ٣٦٪ في العام في هذه الدول[٤].

وفي الدول النامية، تعدّ المرأة غير ممثلة بشكل كاف بين مستخدمي الحواسيب. ففي الوقت الذي تصل فيه مستخدمات الإنترنت في الولايات المتحدة إلى نسبة ٥٠٪، فإن هذه النسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٧٪ في البرازيل، وتصل إلى ٦٪ في الصين فقط. وفي الشرق الأوسط[٥] تظهر الفجوات النوعية في مجال تكنولوجيا المعلومات بارتفاع تدريب النساء في الدول النامية لغرض توجيههن نحو الأعمال السكرتارية مقارنة بتوجيههن نحو برنامج الشبكات والبرمجة. ويبدو هذا واضحاً في الهند وماليزيا[٦]؛ مما يجعل استفادة الرجال والنساء من تكنولوجيا المعلومات متفاوتة؛ إذ تؤهل برامج الشبكات والتدريب لمن يتم تدريبهم على استخدامها الحصول على أجور أعلى بكثير مقارنة بأقرانهم العاملين في مجال السكرتارية[٧].

٤- تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات واتجاهها نحو الاندماج

تزايد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٧٣,٧٦١ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٦٤٣,٨٧٩ مليون عام ١٩٩٨. وقد تغيرت الأهمية النسبية لكل من الدول النامية والمتقدمة في هذه الفترة. فقد تزايد نصيب الدول المتقدمة من ٦٨,٩٪ إلى ٧١,٥٪، وكان ذلك على حساب الدول النامية التي تناقص نصيبها من ٢٨,٦٪ إلى ٢٥,٨٪. أما الدول التي تشهد اقتصادياتها مرحلة تحول، فقد تزايد نصيبها من ٢,٥٪ عام ١٩٩٢ إلى ٤,٣٪عام ١٩٩٥، ليتناقص مرة أخرى إلى نسبة ٢.٧٪ عام ١٩٩٨[٨]. وتعدّ الصين من بين أكبر الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية[٩]. وقد شهدت التسعينيات تزايد اتجاه الشركات المتعدية الجنسيات للاندماج، حيث يواكب ذلك الاتجاه التكتلات الاقتصادية الدولية وما يصاحبها من اتساع الأسواق وزيادة حدة المنافسة؛ كما يواكب من جانب آخر تطبيق قواعد دورة أورغواي للغات وما يرتبط بها من حماية حقوق الملكية الفكرية التي تحابي هذه الشركات لقدرتها على الابتكار والاختراع. إن اتجاه الشركات المتعدية الجنسيات إلى الاندماج له أثر واضح على عملية التوظيف؛ إذ يترتب عليه التخلي عن العمالة الوافدة. من جانب آخر، فإن ثورة المعلومات وتزايد العولمة قد غيرا من استراتيجية هذه الشركات في إدارة أعمالها وميلها إلى تركيز أنشطتها بما من شأنه أن ينعكس على المهارات المطلوبة لمواكبة هذه التغيرات من ناحية، والإسهام في خفض نسب التوظيف من طرف هذه الشركات من ناحية أخرى.

إن العرض السابق لمظاهر العولمة يوضح جوانب سيكون لها انعكاسات مهمّة على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة تلك منها التي لم تحقق تقدماً ملموساً في الاندماج في الاقتصاد العالمي إذ تتطلب العولمة تحقيق ذلك، وما يترتب عليه من أهمية وضع استراتيجيات للتنمية تتوافق مع هذا الاتجاه من ناحية، وتعمل على تحقيق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى، بما في ذلك العنصر البشري الذي أثبتت تجارب التنمية الناجحة أهميته في تحقيق أهداف هذه التنمية. من هنا تظهر أهمية دراسة آثار العولمة بهدف التوصل إلى تحقيق أكبر استفادة منها من ناحية، ومحاولة تجنب آثارها السلبية من ناحية أخرى. وتوضح مظاهر العولمة والتعرض إليها ما لها من آثار مهمّة على أبعاد التنمية الاقتصادية. وتتمثل أهم هذه الآثار فيما يأتي:

١- تتطلب العولمة أهمية تطبيق التعديلات الهيكلية في الدول النامية، التي يقف على رأسها تحديد عجز الموازنة العامة للدول، ومكافحة التضخم، وتحرير التجارة وما يرتبط بذلك من اعتماد الدولة النامية سياسة تشجيع الصادرات. وقد ظهر هذا واضحاً من آثار التكتلات الاقتصادية من ناحية، وتطبيق اتفاقية الغات من ناحية أخرى.

٢- أوضح العرض السابق أهمية تفعيل الدول النامية لاتفاقات التكامل الاقتصادي المبرمة بينها في مسعى لمواجهة الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية العالمية.

٣- سيكون لتطبيق اتفاقية دورة أورغواي للغات الكثير من الآثار المهمّة على الفرص المتاحة للدول النامية، وكذلك على وحدات التنمية في تلك الدول.

٤- تتيح الثورة في مجال المعلومات والاتصالات فرصاً بارزة للتنمية للدول النامية، لكنها تتطلب في الوقت نفسه تحقيق الكثير من الشروط التي تستدعي جهداً كبيراً من الدول المذكورة في إطار محاولة الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

٥- على الرغم من انخفاض الوزن النسبي للدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هذه الاستثمارات ما زالت تؤدي دوراً بارزاً في نقل التكنولوجيا ودعم الصادرات.

ثانيا: آثار العولمة على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية

أظهرت عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، حيث تظهر علاقة موجبة قوية بين زيادة هذه المشاركة وبين معدل نمو إجمالي الناتج القومي لهذه الدول[١٠]. ولا شك في أن ترشيد الموارد البشرية الذي يتحقق بالاستفادة من العمل البشري لكل من الرجل والمرأة بصورة متكافئة إنما يحتل أهمية كبيرة في التنمية. ولا يقتصر آثار مشاركة المرأة في التنمية فقط على مساهمتها في النشاط الاقتصادي الذي يتمثل في سوق العمل والتوظيف الذاتي من خلال استثمارها في المشروعات، بل يتعدى ذلك إلى المنافع الكاملة التي تعود على الأسرة بأكملها، وكذلك على الكثير من المتغيرات المؤثرة في عملية التنمية. إن زيادة دخل الأسرة الناتج عن عمل المرأة إنما يترتب عليه خفض احتمالات تفشي الأمية بين أفرادها، وهو جانب يأتي نتيجة عدم توافر الموارد المالية لمواجهة احتياجات التعليم؛ كما يترتب عليه أيضاً وضع حد لظاهرة التسرب من التعليم مع كل ما ينطوي على ذلك من آثار سلبية. إلى جانب ذلك، فإن مشاركة المرأة في التنمية تنعكس على الكثير من المتغيرات المؤثرة في الدول النامية وما يترتب على ذلك من تدني معدل النمو السكاني الذي تعاني منه غالبية هذه الدول، وانخفاض معدل

الإعالة، وما ينتج عن ذلك من انخفاض في المدخرات، وتكوين الفجوة الادخارية التي تشكل مانعاً أساسياً في الكثير من الدول النامية، الأمر الذي يحول دون تنفيذ الاستثمارات المطلوبة لتحقيق التنمية. ويترتب على مشاركة المرأة كذلك خفض اعتمادها على أطفالها في توفير الاحتياجات المعيشية؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على الحد من عمالة الأطفال التي أضحت محط اهتمام العالم والاتفاقات الدولية، بل حتى القيود التجارية.

من هنا تظهر أهمية دراسة إمكانيات تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية. ومما لا شك فيه أن للعولمة انعكاسات مهمّة على هذه الإمكانات، وهو ما يتضح من عرض مظاهرها؛ الأمر الذي يتطلب دراسة هذه الانعكاسات على الفرص المتاحة للمرأة في المشاركة في النشاط الاقتصادي، وصولا إلى اعتماد السياسات اللازمة التي من شأنها أن تكفل تعظيم الاستفادة من الآثار الإيجابية، وتجنب الآثار السلبية التي تحول دون الوصول إلى أفضل الفرص لدعم مشاركة المرأة في التنمية. سنتناول فيما يأتي أهم آثار العولمة على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية.

١- آثار التعديلات الهيكلية المصاحبة للعولمة على مشاركة المرأة في التنمية

أ- أثر التعديلات على سوق العمل

كان للتعديلات الهيكلية التي اعتمدت في الكثير من الدول النامية في العقدين الماضيين آثار سلبية على التنمية الاقتصادية. فقد صاحب التعديلات التي تمت في أوروبا الشرقية انخفاض حاد في الطلب على العمل والأجور الحقيقة. أما فيما يتعلق بمدى تأثر كل من الرجل والمرأة بهذه التغيرات، فإن واقع مساهمة المرأة في سوق العمل تميز بالارتفاع في هذه الدول مقارنة بباقي الدول النامية، كما يتضح من بيانات الجدول (١)، حيث تراوحت هذه المساهمة في السبعينيات ما بين نسبتي ٢٤٪ و ٥٠٪، وحصلت المرأة في هذه الفترات على الكثير من الحقوق، منها حق رعاية الطفل. ونتيجة تطبيق سياسات الإصلاح، تباين رد الفعل بالنسبة لكل من الرجال النساء باختلاف مشاركتهما في القطاعات الصناعية التي تم إعادة هيكلتها. كما تباين رد الفعل في إطار الهيكل التنظيمي للوظائف التي ألغيت. وتشير الدراسات إلى أن الأعمال الإدارية، التي تشغل فيها المرأة نسبة مرتفعة في أوروبا الشرقية، تأثرت سلباً بسياسة الإصلاح مقارنة بالصناعات التي تعتمد على خطوط الإنتاج. وتوضح بيانات الجدول تزايد نصيب المرأة في سوق العمل في التسعينيات، وفي ظل التعديلات الهيكلية، مما يؤكد أن رد الفعل لا يكون سلبياً في كل الأحوال، بدليل تغير الطلب في إطاري السلع والخدمات لصالح النساء، على سبيل المثال، مع تأثر القطاعات التي يتركز فيها عمل الرجال سلباً بالإصلاح، كما هو الحال في قطاعات الصناعة والبناء والنقل. [١٣]

وقد كان للإصلاح الهيكلي انعكاسات سلبية على الصحة والعمر المتوقع لكل من الرجال والنساء في الدول التي تمر بمرحلة الانتقال، لا سيما في روسيا الاتحادية، حيث تأثرت فرص النساء في التوظيف بصورة كبيرة بانخفاض خدمات رعاية الأطفال. وقد ثبت أن هذا التأثير كان أشد وطأة من الاختلافات في الأجور. فضلاً عن ذلك، فإن توزيع الأدوار تأثر هو الآخر أيضاً.

أما بالنسبة للصين التي شهدت نهضة كبيرة في مرحلة التسعينيات، فإن هذه النهضة أسهمت في طرح الكثير من فرص العمل لكلا الرجال والنساء، لأن أكثر من نصف الصادرات الصينية هي من المنتجات الكثيفة العمل. فضلا عن ذلك، فقد تم جذب العمالة من القطاع الريفي. وقد تأثرت النساء سلباً نتيجة فقد وظائف القطاع العام: مما أسهم في زيادة الفجوات النوعية التي ترتبت على التحول في فرص التوظيف من القطاع العام إلى القطاع الخاص [١٤]. كما تم إحلال النساء محل الرجال في العمل في الريف. إن النمو في الريف خارج إطار القطاع الزراعي قد أسهم في زيادة كبيرة في فرص توظيف المرأة التي لم تعاني من تفاوت الأجور. كما أسهمت تحويلات العاملين في المدن إلى ذويهم في زيادة فرص الفتيات في التعليم. [١٥]

وفيما يتعلق بإتاحة فرص العمل للنساء في ظل الإصلاح الهيكلي، أوضحت بعض التجارب المرونة الكبيرة التي تتمتع بها المرأة المعيلة في التحرك من القطاع الزراعي.

ويبدو هذا واضحاً في غانا، حيث تحركت النساء بمعدلات تفوق سرعة الرجال؛ مما أسهم في انخفاض الآثار السلبية للإصلاح على النساء، والمتمثلة في الفقر. وقد انخفضت الفجوة النوعية للدخل المتمثلة في الفقر. كما انخفضت الفجوة النوعية للدخل الحقيقي في غانا من ١٩٪ عام ١٩٨٧ إلى ٨.٦٪ عام ١٩٩١. وقد تكرر ذلك في حالة أوغندا؛ مما أسهم في انخفاض حدة الفقر للمرأة المعيلة مقارنة بالرجل المعيل. [١٦]

وفي مصر تضررت النساء من التوجه إلى الخصخصة، حيث بلغت نسبة فقد الوظائف ٤.٥٪ مقارنة بـ ٢,٦٪ للرجال في الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٨ [١٧].

ب- أثر التعديلات على الفقر

الفقر من أخطر العوامل التي تؤثر سلباً على فرص

جدول (١)
مشاركة المرأة في القوى العاملة في أوروبا الشرقية ووسط آسيا
نسبة مئوية من المجموع

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
ألبانيا	٣٤	٣٦	٤١
البوسنة والهرسك	٣١	٢٥	٣٥
بلغاريا	٤٦	٤٧	٤٨
وسط آسيا (أ)	٣٣	٣٩	٣٧
كرواتيا	٣٤	٣٧	٤٠
جمهورية التشيك	٤٦	٤٨	٥١
هنغاريا	٤١	٤٠	٤٠
مسادونيا	٢٤	٣١	٣٨
بولندا	٤٧	٤٦	٤٥
رومانيا	٤٦	٤٤	٤١
روسيا الاتحادية	٤٧	٥٠	٤٧
جمهورية السلوفاك	٣٦	٤٤	٤٩
سلوفانيا	٣٣	٤٥	٤٥
الاتحاد السوفييتي ما عدا آسيا (ب)	٤٥	٤٨	٤٦
يوغسلافيا	٣٢	٣٥	٤٠

(أ) كانت منطقة وسط آسيا جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٧٠-١٩٨٠.
(ب) تعود هذه إلى الاتحاد السوفييتي السابق ما عدا جمهوريات وسط آسيا في عام ١٩٧٠ و ١٩٨٠، حيث كانت ضمن الاتحاد السوفييتي.

Source: World Bank, World Development Indicators 1999, Washington DC., 1999.

التنمية الاقتصادية الأخرى. من هنا تظهر أهمية دراسة تأثير الإصلاح على الفقر بحيث يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته، وتجنب آثاره السلبية. وتشير دراسات كثيرة إلى أن إجراءات الإصلاح، وما يصاحبها من ضغط على الإنفاق لتجنب عجز الميزانية، تؤدي بالعادة إلى معاناة الطبقات الفقيرة. وتشير إحدى الدراسات حول مجموعة من السكان التي تعاني من الفقر في الإكوادور إلى أن انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة دفع بالأمهات إلى زيادة الوقت المخصص للعمل المنزلي على حساب وقت الراحة، وكان لذلك أيضاً أثر سلبي على تعليم الفتيات اللاتي اضطررن إلى مساعدة الأمهات؛ مما أثر بدوره على فرصهن في التعليم.

ويصحب ظاهرة الفقر في الدول النامية زيادة في الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي، الذي يصل في هذه الدول النامية إلى نصف القوة العاملة الرسمية، ويتراوح ما بين ٥٤٪ في جنوب الصحراء، و٤٩٪ في أمريكا اللاتينية، و٤٦٪ في آسيا. ويعتمد هذا القطاع بشكل كبير على القيود الموجودة في القطاع الرسمي خاصة الضرائب. وعلى الرغم من أن القطاع غير الرسمي يفتح مجالات كثيرة للمرأة في الدول النامية، لا توجد دلائل تطبيقية قوية تشير إلى أنه يُعدّ قطاعاً نسائياً.

٢- أثر اتفاقية دورة أوروجواي

أظهر العرض السابق لمعالم اتفاقية دورة أوروغواي الآثار الكبيرة المحتملة لهذه الاتفاقية على أبعاد التنمية في الدول النامية. فبالنسبة للسلع الزراعية، فإن ارتفاع أسعارها يسهم في التأثير على الفقر، مما يتطلب أهمية التدخل لمواجهة هذه الظاهرة بما يخفض آثارها السلبية على التنمية. ومما لا شك فيه أن استهداف مواجهة الفقر بالنسبة للمرأة يمكن أن يسهم بشكل إيجابي في علاج هذه الظاهرة.

أما بالنسبة للسلع الصناعية، فإن فتح الأسواق أمامها إنما يؤكد أهمية اتجاه الدول النامية نحو تشجيع الصادرات، حيث يسهم ذلك في دعم اقتصاديات هذه الدول وإتاحة المزيد من فرص العمل والاستثمار، وما لذلك من إيجابية على التنمية. وفي الوقت نفسه، يمثل رفع تنافسية الإنتاج الصناعي الضمان الأساسي للدول النامية في مجال مواجهة الأثر السلبي للسلع المستوردة على صناعاتها المحلية.

وفيما يتعلق بأثر هذا الاتجاه على فرص المرأة في سوق العمل، فإن دراسات كثيرة أوضحت أن مرونة انتقال المرأة من القطاعات التي تعمل فيها إلى القطاع التصديري يعدّ العنصر الحاسم في تحديد مدى استفادتها من هذا التوجه بلغة الأجور الحقيقية والظروف الأفضل للعمل. وفيما يتعلق بجمهورية تشيلي، فقد أوضحت الدراسات أن تحرير التجارة أسهم في زيادة فرص توظيف النساء مع انتعاش النشاط الاقتصادي[١٩]. وفي إطار الاتجاه نحو تشجيع الصادرات في مجال الملابس الجاهزة في بنغلادش، استطاعت الأسر هناك من التغلب على المقاومة الاجتماعية لعمل المرأة؛ مما أسهم في زيادة مكانتها الاجتماعية، ودورها في اتخاذ القرار، واستفادتها من الدخل المتحقق[٢٠]. وقد تكررت التجربة نفسها في الهند. وفيما يتعلق باتفاقية الخدمات، فإن من المتوقع أن يكون لها آثار بارزة على فرص توظيف المرأة؛ علماً أن العمالة النسائية تتركز اعتيادياً في قطاع الخدمات. وتوضح الاتفاقية التحديات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع، والتي تتطلب رفع المهارات بدرجة كبيرة لتقليل حجم ما للاتفاقية من آثار سلبية على عمالة المرأة.

٣- أثر الثورة في مجال المعلومات والاتصالات

أظهر العرض السابق أن الثورة في مجال المعلومات والاتصالات تفتح الكثير من المجالات والفرص أمام المرأة؛ إلا أن هذه المجالات ترتبط ارتباطا وثيقاً وأساسياً بمدى تعليم المرأة، وقدرتها على الحصول على الإمكانات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات. ففي الوقت الذي تبدو فيه هذه الفرص بشكل أفضل في الدول النامية، فإن تزايد استخدام الحواسيب فيها يتطلب منها بذل قدر أكبر من الجهد في التعليم والتدريب لتوفير المزيد من فرص العمل، وتحقيق اندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي. لذلك تتمثل التحديات الأساسية في هذا المجال، إضافة إلى القضاء على الفجوات النوعية في التعليم، في رفع كفاءة هذا التعليم، وتشجيع الاهتمام بدراسة العلوم والرياضيات، والاهتمام بالبرامج التدريبية، وذلك لتغيير مساهمة المرأة في هذا المجال من الأعمال التقليدية التي تتمثل في السكرتارية إلى غير التقليدية المتمثلة بالبرمجة.

٤- أثر تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات واتجاهها نحو الاندماج

أوضح العرض السابق تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات، خاصة في الدول المتقدمة، ومواكبة هذا الاتجاه لزيادة وزن التكتلات الاقتصادية، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وتشير دراسات كثيرة إلى تفاوت دور الشركات المتعدية الجنسيات في التأثير على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي. ففي الهند، وفرت هذه الشركات فرص عمل للنساء في إطار صناعة الملابس، وكذلك في أطر الصناعات الغذائية.[٢١]

كما أن عملية تحويل الديون المكسيكية من طرف الاستثمارات الأجنبية إلى أصول يمتلكها الأجانب أسهمت في تحقيق توسع في قطاع التصدير؛ مما أسهم بدوره في تحقيق ارتفاع في نسب العمالة في هذا القطاع من ١٥٪ إلى ١٨٪. وقد صاحب ذلك زيادة الاهتمام بتعليم وتدريب المرأة مع اتجاه الأجور نحو الانخفاض حيث بلغت نسبة أجور النساء للرجال في التصاعد من ٥٧٪ عام ١٩٩٢ إلى ٨٠٪ عام ١٩٨٤[٢٢]. وفي مقابل هذه الآثار الإيجابية للشركات المتعدية الجنسيات، فإن العرض السابق يوضح اتجاه هذه الشركات للاندماج، مع كل ما يرتبط بذلك من التخلي عن العمالة من ناحية احتياجها إلى مستويات مرتفعة من المهارات قد لا تتوافر بالدرجة المطلوبة في الدول النامية من ناحية أخرى، مما يؤثر على فرص النساء في الاستفادة من وجود هذه الشركات.

ثالثا: سبل تطوير مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة

يوضح العرض السابق حول آثار العولمة على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية أن تفعيل هذه المشاركة وتطويرها للاستفادة من آثارها الإيجابية على التنمية في أمريكا يتطلب تدخلاً متعمداً ومدروساً، وذلك لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من العولمة بما يضمن الاستفادة من آثارها الإيجابية، وتجنب تلك السلبية منها. وتتمثل هذه السبل فيما يأتي:

١- دعم قدرات المرأة في الدول النامية

تتمثل أهم هذه القدرات في التعليم والتدريب؛ إذ تعدّ الأمية من أهم التحديات التي تواجه الدول النامية. ويتطلب الأمر وضع الاستراتيجيات الملائمة للقضاء عليها نهائياً، ومواجهة الفجوات النوعية في هذا المجال؛ حيث يستدعي الأمر مراعاة العوامل المسببة لهذه الفجوات، مثل ارتفاع كلف تعليم البنات في الدول النامية بسبب إمكانية زيادة الإنفاق على المواصلات، على سبيل المثال. ويسهل ذلك في ارتفاع كلف الفرص البديلة لتعليم الفتيات. وهناك دراسات موضحة لذلك في كل من المغرب وتنزانيا. ومن العوامل المؤثرة على الفجوات النوعية أيضا ذلك المتعلق بالاتجاه السلبي للمدرسين في التعامل مع الفتيات، إذ تتأثر الفتيات بشكل أكبر من الفتيان [٢٣]. والمثال على ذلك هو إدخال متغيرات تعبر عن تعامل المدرسين مع طلابهم، مثل ما لهؤلاء المدرسين من تصورات حول أهمية الرياضيات للفتيات، والحصول على معاملة متكافئة لكل من البنات والبنين. وتؤثر هذه المتغيرات بشكل كبير على ميل الفتيات إلى البقاء في المدارس [٢٤]. من هنا تظهر أهمية مواجهة نفقات التعليم للفتيات باعتبارها وسيلة أساسية لمواجهة الفجوات النوعية في التعليم. وقد أسهم برنامج دعم تعليم الفتيات في بنغلادش لمواجهة نفقات التعليم، الذي بدأ عام ١٩٨٢ لمدة خمس سنوات، في ارتفاع معدل القيد للفتيات خلال هذه الفترة من ٢٧٪ إلى ٤٤٪ [٢٥]. كما يتطلب الأمر كذلك استخدام مؤشرات لمتابعة البعد النوعي في التعليم بما يضمن تحقيق فرص متكافئة للجنسين، وذلك للاستفادة من المهارات البشرية بأفضل صورة ممكنة لمواجهة العولمة والاستفادة من الفرص المتاحة من الثورة في الاتصالات والمعلومات؛ فضلاً عن الفرص المتاحة بواسطة الشركات المتعدية الجنسيات. وفيما يتعلق بالتدريب، تشير تجربة اليابان إلى أن توسعها في إنشاء مراكز التدريب المهني للمرأة في مجالات العمل التي تطبق أحدث أنواع التكنولوجيا أسهم في زيادة فرص المرأة في سوق العمل [٢٦].

٢- مساعدة المرأة في تحقيق التوازن بين دوريها الإيجابي والإنتاجي

تسهم هذه المساعدة في زيادة فرص المرأة في سوق العمل في ظل العولمة؛ حيث يزداد الوزن النسبي للقطاع الخاص في الدول النامية باعتباره مجال توظيف أساسي، مع أهمية زيادة الإنتاجية. وقد أوضحت الدراسات أن توفير تسهيلات عامة من جانب الدولة لرعاية الأطفال في المناطق الفقيرة في البرازيل أسهم في زيادة فرص المرأة في العمل لكل الوقت ولنصف الوقت [٢٧]، وهو ما تؤكده الدراسات في كل من كينيا ورومانيا وروسيا الاتحادية والنرويج التي عمدت إلى دعم هذه التسهيلات عن طريق تشجيع الآباء على تحمل مسؤولياتهم في رعاية الأسرة، من خلال تقديم برامج تدريبية لهم تساعدهم في مجال القيام بأدوارهم.

٣- مواجهة آثار الإصلاح السلبية على الفقر عن طريق استهداف المرأة

أظهرت الكثير من التجارب أن مراعاة النوع الاجتماعي* كان لها دوراً بارزاً في مواجهة الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي؛ حيث يتطلب الأمر الأخذ في الحسبان التفاوت في حيازة الموارد الاقتصادية من جانب كل من الرجل والمرأة، وتفاوت الأنشطة التي يعمل فيها كل من الجنسين. وتظهر الدلائل التجريبية أن استهداف المرأة من خلال مشروعات تعمل على زيادة دخلها يعود بآثار إيجابية كبيرة على الأسرة، حيث يتأتى ذلك من أن الدخل الناتج من هذه المشروعات يتم توجيهه بشكل كبير لخدمة الأسرة ورفع مستواها. وتوضح إحدى الدراسات حول توزيع المنافع من المشروعات أن نسبة ١٦٪ فقط من النساء يحتفظن بعوائد المشروع للإنفاق الشخصي، مقارنة بنسبة ٤٢٪ من الرجال. كذلك توضح الدراسة الآنفة الذكر تجربة بنك غرامين في بنغلادش، والتي مفادها أن برامج تمويل القروض الصغيرة للنساء انعكست إيجابيا على نصيب الفرد من الاستهلاك المنزلي ليصل إلى الضعفيْن مقارنة بقروض الرجال. كذلك كان لقروض النساء آثار إيجابية على القدرة على مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة، وزيادة رفاهية الأطفال، مقارنة بقروض الرجال [٢٨]. أضف إلى ذلك، أن الأمر يتطلب دعم المرأة في القطاع غير الرسمي حيث تعمل الفتيات ساعات أطول، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، وذلك عن طريق توفير قروض لمشروعات تتوفر لها إمكانات النجاح، إلى جانب دعم قدرات المرأة لتحقيق هذا النجاح.

٤- دعم قدرات المرأة في التوظيف الذاتي من خلال المشروعات الصغيرة

تتطلب مواجهة العولمة أهمية دعم الطاقات الإنتاجية من خلال المشروعات الصغيرة. وقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن عدم استهداف المرأة عن طريق إدخال البعد النوعي في منح الائتمان للمشروعات الصغيرة يؤدي إلى سيطرة الرجال على فرص الائتمان من ناحية. ومن ناحية أخرى، فان ذلك يستبعد نصف الطاقات البشرية التي تمثلها المرأة من المشاركة في دعم هذه الطاقات. إن إدخال البعد النوعي في الائتمان يتطلب دراسة إقبال المرأة على الائتمان، ومعوقات ذلك لتذليلها، وكذلك متابعة المشروع لضمان استمراريته ونجاحه. فضلا عن ذلك، فإن اختيار فكرة المشروع، ومساعدة المرأة في إعداد دراسات الجدوى وتأهيلها لإدارة المشروع تحتل أهمية كبيرة باعتبارها ضماناً لنجاح هذه المشروعات.

الخلاصة

إن مظاهر العولمة التي تتمثل في اتجاه التكتلات الاقتصادية، وإسهام منظمة التجارة العالمية، وثورة الاتصالات والمعلومات، وزيادة دور الشركات المتعدية الجنسيات سيكون لها انعكاسات مهمّة على فرص التنمية الاقتصادية في الدول النامية. ونظراً لأهمية تفعيل مشاركة المرأة في التنمية ضماناً لتحقيق أهدافها، تعرضت الدراسة بالتحليل لأثر العولمة على مشاركة المرأة في التنمية، بهدف تحديد أهم سبل تطوير مشاركتها في التنمية في ظل هذه العولمة. وقد أوضحت الدراسة أن آثار العولمة على مشاركة المرأة ليست في جميع الأحوال إيجابية، كما أنها ليست سلبية كذلك؛ وإنما يتوقف الأمر على دراسة وضع المرأة وأدوارها بهدف تحديد إمكانات تفعيل مشاركتها في التنمية؛ مما يتطلب التدخل المتعمد لتحقيق ذلك. كما أوضحت الدراسة أن هذا التدخل لتفعيل دور المرأة يعدّ عاملاً أساسياً لتحقيق النجاح في التفاعل مع العولمة بما يحقق زيادة المنافع وتحييد الآثار السلبية.

ولا يسعنا في النهاية إلا أن نؤكد على أن نتائج الدراسة تنادي، فيما يتعلق بوطننا العربي، بحتمية تفعيل التعاون الاقتصادي العربي، بما له من ضرورة أساسية. إن المرأة العربية يمكن أن يكون لها دور بارز في تحقيق هذا الهدف، ذلك لأن استهداف تفعيل مشاركة المرأة العربية في التنمية الاقتصادية للوطن العربي، إذا تم وَفقاً لاستراتيجية متكاملة، يمكنه من الخروج بنتائج إيجابية في مجال التكامل العربي. فلنبدأ بتفعيل دور المرأة العربية في هذا المجال من خلال الآليات التي تعتمد على توافق المصالح بما يضمن استغلال مواردنا الاقتصادية بشكل جماعي من شأنه أن يهيئ لنا مكاناً أفضل في الساحة الاقتصادية الدولية. ■

---

* أي الجنوسة Gender (المحرّر).

الهوامش

١- يمن الحماقي (وآخرون): «محاضرات في الاقتصاد التطبيقي»؛ ٢٠٠٢.

2) The *Economist* special report: Patents & the Poor, June 23rd 2001.
3) Weinbert, BA. "*Computer Use and The Demand for Female Workers*" Industrial and Labor Relations Review 53, 2000.
4) World Bank, World Development Indicators 1999, Washington, DC., 1999.
5) Nua Internet Surveys 2000, See *httn://www.nuail/ Surveys.*
6) Meng, X, *The Economic Position of Women in Asia, Asian Pacific Economic Literature* 10:1993.
7) Taggart, N & C. O'Gara, "*Training Women for Leadership & Success in Information Technology, Academy for Educational Development,* Washington DC, 2000.
8) *World Investment Report*, UNCTAD, Various Years.
9) Drezuer, D.W; Globalization at Work, Bottom Feeders, *Foreign Policy* November, December 2000.
10) World Bank policy Research Report, The World Bank 2001.
11) Allison, C & D. Ringold, Labor Markets in Transition in Central & Eastern Europe, 1989-1995, World Bank Technical Paper 352. Social Challenges of Transition Series. Washington, DC., 1996.
12) Boerio, T. M. Keese, Labor Markets & The Transition in Central & Eastern Europe. OECD Economic Studies, 18, Spring 1992.
13) Orazem P. & M. Vodopivec, *"Male & Female Differences in Labor Market Outcomes During the Early Transition to Market,* The Case of Estonia & Slovenia, Policy Research Working Paper 2087, World Bank, 1999.
14) Mavere, F., and J. Hughes; *The Effect of Institutional Change on the Relative Earnings of Chinese Women Traditional Values vs. Market Forces"*, Bates college Dep. Of Economics, Lewiston, Maine from: World Bank, Engendering Development, op., cit.
15) Hare, D.; "*Women's Economic status in Rural China: Household contributions to Male-Female Disparities in the Wage-Labor Market*" World Development 27, 1999.
16) Newman, C. and R. Canagarajah; "*Non-Farm Employment, Poverty and Gender Linkages: Evidence form Ghana and Uganda*" World Bank Development Research Group and Human Development Net Work, Washington, 1999.

١٧- يمن الحماقي، «المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية»، ندوة المجلس القومي للمرأة، المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية وغير الرسمية؛ ٢٠٠١.

18) Karshenas, M.: *Economic Liberalization Competitiveness and Women's Employment in the Middle East and North Africa*", in D.S. Inshfanani (ed) Labor and human Capital in the Middle East-Economic Research Forum, 2001.
19) Levinsohn, James *"Employment Responses to International Liberalization in Chile*, Journal of International Economics, 74, 1999.
20) Kabeer, N.; *Money Can't Buy Me Love!* Re-evaluating Gender, Credit and Empowerment in Rural Bangladesh", DS Discussion paper 363, 1999.
21) Massiah, C.M.: *Women in Developing Economics, Making Visible the Invisible*, Berg Puplishers 1993.
22) Taylor, L. and U. Pieper, "*Reconciling Economic Reform and sustainable Human Development; Social Consequences of Neo-Liberalism*, Discussion paper series, 1996.
23) Mensch, B. and C.B. Lloyd,: *Gender Differences in the Schooling Experiences of Adolescents in Low Income Countries, The Case of Kenya*" a Studies in family planning 29, 1998.
24) Lloyd, C.B., B. Mesch and W. Clark: *The Effects of Primary School Quality on the Educational Participation and Attainment of Keynan Girls and Boys*, Working paper 116, Population Council New York, 1999.
25) Bellew, R., and E. King: "*Educating Women: Lessons from Experience, in E.M. King and A., Hill (eds), Women's Education in Developing Countries Barriers, Benefits and Policies*" Baltimore MD and London: The Johns Hopkins University press, 1993.

٢٦- يمن الحماقي، «دراسة عن دور المرأة في التنمية، تجارب الدول المتقدمة النامية، ندوة المشروعات الانتاجية وتنمية المرأة وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع اليونيسيف، القاهرة ١٩٩٣.

27) Deutsch, R: "*Does Child Care Pay? Labor force participation and the earnings effects of access to child care in the Favelas of Rio de Janero*, IDB Working paper 384. Inter American Development Bank, Washington, 1998.
28) Menon, N.: "*Micro Credit, Consumption Smoothing and Impact on Repayment Behavior*", An Euler Equation Approach, Brown Univ. 1999.

الأحزاب العربية في النصف الثاني من القرن العشرين

أ. توفيق أبو بكر*

لم تخضع تجربة الأحزاب العربية في النصف الثاني من القرن العشرين لأية مراجعة معمقة. كنت أفترض، وما زلت، أن الأمر يحتاج إلى ندوات علمية مغلقة يتم فيها دراسة أوراق عمل محكَمة حول تجربة الأحزاب الأساسية، من غير مجاملات ومن غير قراءات حولاء. فعلى مدى السنوات الخمسين الأخيرة من القرن الماضي عملت في بلادنا ثلاثة تيارات رئيسية هي: التيار القومي بكل تلاوينه المتباينة أحياناً، والتيار اليساري والتيار الإسلامي؛ أما الليبراليون فهم حديثو التجربة في حياتنا السياسية، ولم يتأصلوا في عمق البيئة العربية؛ إذ ما زالوا في نظر الجمهور العريض أكثر ميلاً للتقليد ونسخ تجارب الليبرالية الغربية، وأكثر اتجاهاً وميلاً نحو الانبهار بهذه التجارب، بعيداً عن الإبداع الذي يتحولون معه إلى جزء من المكون السياسي العربي. وهم في واقع الأمر سائرون على هذا الطريق، وما زالت التجربة في بداياتها.

ثمة أسئلة كبرى تحتاج إلى إجابات علمية وموضوعية من كل تيار حزبي وفكري من التيارات الثلاثة الرئيسية في حياتنا السياسية خلال نصف قرن مضى، لكي نتمكن من اجتياز معمعان هذا القرن الجديد متسلحين بدروس ثمينة وخبرات زاخرة، وإجابات مقنعة نتمكن بفضلها من إعادة صياغة البرامج السياسية والحزبية بما سيقود له ذلك من تغييرات هيكلية على ما هو قائم من أحزاب، وبما سيوفره في الوقت نفسه من جوانب تتعلق بمشروعات الأحزاب الجديدة وإرهاصات هذه الولادات.

ما زالت القضايا المطروحة أمام التيار الإسلامي في الوطن العربي قائمة، ولم تحظ بعد بالإجابات الشافية. عَلاقة الإسلاميين بالسلطة العربية لا تزال تنتظر الحل؛ وبذلك فإن الإشكالية لا تزال قائمة. والسلطة العربية تُجري حوارات محدودة مع التيارات الإسلامية التي ما زالت محظورة في أغلب البلدان العربية؛ الأمر الذي لا يشجع على الاعتدال والاندماج في الحياة السياسية من جانب بعض النخب الإسلامية المعتدلة وقد يغذي التطرف. في مصر، على سبيل المثال، هناك حزب إسلامي تحت التأسيس ومواقفه في غاية الاعتدال؛ ومع ذلك لم يحصل على ترخيص بعد. وكذا الأمر في البلدان العربية التي تحرّم التيار الإسلامي من قنوات العمل الشرعي مما يدفع به نحو التطرف. في الوقت نفسه، فإن القضايا الكبرى التي كانت على جدول أعمال التيار الإسلامي في القرن الماضي يجري ترحيلها إلى القرن الجديد: العلاقة بين الإسلام والغرب وإمكانات حوار جديّ يُنهي القطيعة والشكوك المتواصلة ويرسي أساساً لتفاهم مستقبلي؛ التوقف عن التكفير وعن اعتماد العقلية الانقلابية التي تنادي بالإطاحة بكل النظم الكافرة، والعودة إلى العمل في إطار المؤسسات التشريعية، والقبول بتقدم متدرج، وفتح باب الاجتهاد بما ينهي العزلة عن الفكر المعاصر وتطورات العالم المعاصر. ولابد لكبار المفكرين الإسلاميين في هذا القرن من الإجابة على هذه القضايا، وأن يعملوا من أجل سيادة تيار إسلامي عريض يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، من غير أيّ خطوط حمراء، في حدود المبادئ العامة للإسلام، وينطلق في حوار وتحالف مع قوى العمل السياسي في كل بلد عربي على قاعدة برنامج الحد الأدنى. ذلك وَحْدَه، وليس القمع الأعمى، هو العامل الذي سيقلل من سطوة التيارات المتطرفة والأصولية داخل القوى الإسلامية.

والتيار القومي الذي ازدهر في الخمسينيّات والستينيّات وعاد إلى الانكفاء مع مطلع السبعينيّات وحتى يومنا هذا مُطالب هو الآخر بمراجعات نقدية حادة. وإذا

* مدير عام مركز جنين للدراسات الاستراتيجية؛ عضو المنتدى.

كان مركز دراسات الوحدة العربية يشكل منبراً للفكر القوميّ، وبالتالي هو الجهة التي يتعين عليها القيام بعبء المراجعات مع الكثير من المراكز الأخرى، ومنها المركز العربي للدراسات الذي يشرف عليه رمز من رموز حقبة العمل القومي، أعني علي ناصر محمد، رئيس جمهورية اليمن الجنوبية الأسبق. فالحصيلة لا تزال متواضعة. إن التمسك الكبير بالخطاب القديم لا يزال قائماً على الرغم من كل ادعاء بعكس ذلك؛ كما أن التحسينات على خطاب الماضي لا تزال محدودة. لقد اتسعت الفجوة بين الواقع العنيد الملموس، وبين خطاب التيار القومي، بحيث أخذ خطاب ندوات هذا التيار يبدو بعيداً عن تحقيق أي تفاعل مع الجمهور العربي العريض وأجياله الجديدة. كما إن الحرس القديم لا يزال غير مستعد للسماح للدماء الجديدة والأفكار الشابة المفعمة بروح العصر، وكل ما هو جديد فيه من تبوّء المراكز القيادية في أغلب الأحزاب القومية. لقد جرى تعديل محدود على الموقف من قضايا الوحدة العربية الفورية، أو شبه الفورية، التي كانت المطلب القومي الأول في الماضي، ومع ذلك فإن النظرة للدولة القطرية وضروراتها التاريخية ما زال من المحرمات في المنطق القومي. يقول الدكتور جورج حبش ضمن إطار الملف في حوارنا الذي أصدرناه في مركز جنين للدراسات الاستراتيجية حول تجربة الأحزاب العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: «إن أهم الدروس المستفادة من التجربة هي ضرورة ربط العمل القومي بالنضال الوطني؛ وكذلك أهمية الديمقراطية في الحزب والمجتمع وضرورة إنهاء مرحلة الجمود والتكلس في الخطاب السياسي القومي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي جاء تعبيراً عن مفاعيلها وموازينها». ويرى الدكتور حبش أن حقوق الإنسان ستترسخ على أجندة العمل القومي من دون تقديم تنازلات في السيادة والإرادة، ومع الحفاظ على هويتنا؛ وهي استنتاجات مهمّة لكنها غير حاسمة، إذ ما زال عدد كبير من الرموز القومية يربط بين حقوق الإنسان والليبرالية الغربية المكروهة لدى القوميين. والديمقراطية تتراجع في مواقف هذه الأحزاب عند أول امتحان، كما حصل في الموقف من غزو العراق لدولة الكويت، حين طالبوا بالتخلي عن الديمقراطية لأولوية الصراع ضد الإمبريالية، وكأنما يمكن خوض معركة حتى بحجم عُلبة كبريت دون تفجير طاقات البشر بتوفير الديمقراطية المفتوحة من غير حدود ومن غير استثناءات، ومن غير خوف من المساس بالسيادة فهذا حق يراد به باطل حين نسمعه من قادة الأنظمة المستبدّة.

لقد استمعت إلى رموز تمثل أنظمة قومية في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا منذ سنوات، وكلهم تحدثوا عن السيادة الوطنية ورفض التدخل في البرنامج الوطني لكل بلد، وهم يقصدون أن يستفردوا بشعوبهم دون رقابة من العالم؛ ولا شيء آخر.

والتيار اليساري العربي الذي انحسر انحساراً شديداً، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، مُطالب هو الآخر، وربما على نحو أكثر من غيره، بضرورة مراجعة السياسات والمواقف وإجراء جراحة عميقة. لعل ما هو ملفت للنظر، وما يُعطي انطباعاً بأن هذه الأحزاب غير راغبة في إحداث مراجعات جادة، هو إصرارها جميعاً على عدم اتخاذ أسماء جديدة ذات طابع وطني في كل بلد. لم نقرأ بعد عن استخلاصات اليسار العربي لدروس انهيار المعسكر الاشتراكي، وأثر ذلك على سياسات كل حزب شيوعي في البلدان العربية. كما أن هذه الأحزاب لم تقم بعد بإعادة هيكلة أوضاعها وإعادة النظر في البرامج والسياسات؛ بل إن أغلب استخلاصات مؤتمراتهم تتحدث عن صحة تحليلاتهم وسياساتهم ومدى صوابها، ويضعون اللوم بالطبع على السلطات العربية. إنهم يتحدثون عن أن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت في سُلّم أولوياتهم؛ إلا أن التطبيق العملي ما زال بعيداً عن ذلك.

وعبر اعتراف صريح لا سابقة له على الأغلب، يوضح د. رفعت السعيد، أمين عام حزب التجمع المصري، الأزمة بقوله: «إن المشكلة الحقيقية في القوى اليسارية هي أنها مثل كثير من القوى السياسية، أصبحت قوى سلفية؛ وهذه «السلفية» جاءت نتيجة تقديس الفكرة واعتبار أن الفكرة كلية الصحة، إجمالية الحقيقة، لا يأتيها الباطل. وهذه بحد ذاتها قضية أدت، وتؤدي إلى تجميد الفكر وتجميد العقل.

لقد جرت حوارات بين هذه التيارات الرئيسية على الساحة السياسية والفكرية العربية، في عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات، وأصبحت هذه القوى على استعداد للحوار. وقد ساهمت شخصياً في ترتيب بعض هذه الحوارات، ونشرت ما توصلت إليه من استنتاجات في الصحافة العربية، كما تم إصدارها في كتب لاحقاً.

غير أن هذه الحوارات اقتصرت على النخبة ولم تصبح حوارات جماهيرية واسعة؛ فضلاً عن ذلك، فإنها بقيت إلى حد كبير حوارات نصية، أي حوارات

بالنصوص، بحيث يقذف كل تيار بنصوصه في وجه الطرف الآخر، دونما التفات إلى وضع دروس الحياة نفسها في صُلب هذه الحوارات.

لقد تراجعت فكرة احتكار الصواب، حيث كان كل قوم بما لديهم فرحين، وازدهرت نسبية الحقيقة، ولو بشكل محدود. الحقيقة نسبية، والتفاعل بين الحقائق النسبية يؤدي إلى امتلاك أكبر قدر من السداد الذي يخضع للتجربة ويستفيد من تجربة الحياة.

ومع بدايات هذا القرن، لا بد من استئناف تلك الحوارات بعزيمة أشد، متسلحين بدروس خمسة عقود سابقة من التجربة الميدانية، على أمل أن نتمكن من بلورة تيارات رئيسية في حياتنا الفكرية والحزبية العربية. الشرط الرئيسي لأي نجاح هو تدافع الأجيال وتسليم الراية لأجيال جديدة تستعين بخبرة الشيوخ وتجربتهم. أما أن يستمر في قيادة هذا الحزب العربي أو ذاك القائد نفسه الذي عرفناه في الخمسينيّات أو الستينيّات من القرن الماضي، فهذه كارثة حقيقية. ■

كُتاب هذا العدد ٢٠٣

أ. د. شبلي ملاط

محام وبروفسور جان مونيه في القانون الأوروبي،
جامعة القديس يوسف.
تلفاكس: ٤٢٤٨١٢(١-٩٦١+)
E-mial: mallat@dm.net.lb
بيروت - لبنان

دة. يُمن الحماقي

رئيسة قسم الاقتصاد
جامعة عين شمس
عضو مجلس الشورى، عضو مجلس التعليم والتدريب والبحث العلمي/المجلس الوطني للمرأة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تلفون: ٢٣٤٠٣٧٩٧(٢٠١+)

أ. توفيق أبو بكر

مدير عام مركز جنين للدراسات الاستراتيجية
ص.ب: ١٤٢١١١ عمان ١١٨١٤ الأردن
فاكس: ٥٨٢٠٢٦٤(٦-٩٦٢+)

كُتاب العدد السابق ٢٠٢

أ.د. أحمد يوسف أحمد

مدير معهد البحوث والدراسات العربية: جامعة الدول العربية
ص.ب: (٢٢٩): القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: ٧٩٦٢٥٤٣(٢٠٢+)

د. محمّد الصقور

مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تلفاكس: ٥٦٧٩٣٥٥(٦-٩٦٢+)

أ. عدنان أبو عودة

مستشار سياسي سابق لجلالة الملك الحسين بن طلال ولجلالة الملك عبدالله الثاني
ص.ب: ٩٠٠٩ عمّان ١١١٨١ الأردن
فاكس: ٥٣٤٣١٠٤(٦-٩٦٢+)

كتابان جديدان من مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية



١

آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

المؤلف: خالد محمد الجمعة

الناشر: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

تتناول هذه الدراسة إجراءات تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الناحية القانونية، وتناقش في البداية الجهاز المسؤول داخل المنظمة عن تطبيق تسوية المنازعات وهو جهاز تسوية المنازعات، وذلك لتوضيح مهماته والغاية منه وسلطاته وكيفية اتخاذ قراراته. كما تتطرق إلى طبيعة المنازعات التي تدخل ضمن اختصاص هذا الجهاز، وطبيعة القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة، ثم تتعرض لسير النزاع الذي يحدث بين دولتين عضوين أو أكثر في المنظمة منذ حدوثه وحتى صدور قرار الفصل فيه، سواء من جانب الهيئة التي يشكلها جهاز تسوية المنازعات أو جهاز الاستئناف. وأخيراً تتعرض لتنفيذ الدولة المخالفة للقرار الصادر بشأن النزاع، وما هي السبل الممكن اتخاذها في حالة عدم تنفيذ هذا القرار.



٢

تطوير الثقافة الجماهيرية العربية

المؤلف: عصام سليمان الموسى

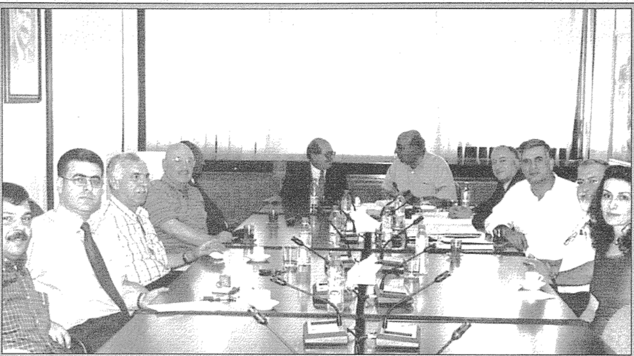
الناشر: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية

تؤدي الثقافة الجماهيرية (Mass culture) التي تقدمها وسائل الاتصال الجماهيري دوراً مهماً في تكوين معارف الأفراد واتجاهاتهم. وتعرّف الثقافة الجماهيرية بأنها البرامج والمواد والفقرات المختلفة التي تقدم عبر قنوات الاتصال الجماهيري.

ويحتدم النقاش في الغرب وفي البلاد العربية حول مدى أثر هذه الثقافة على المتلقين لها، ويقف النقاد العرب موقفاً محذراً من أخطارها، خاصة المستورد منها، لما تحمله من قيم غريبة. بالمقابل تعمد دول كبرى مثل الصين وفرنسا إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة الغزو الثقافي دفاعاً عن ثقافتها العريقة.

وتزداد المشكلة تعقيداً حين نجد أن ارتفاع نسبة الأمية في العالم العربي يحدد خيارات التعرض إلى وسائل الاتصال الجماهيري لصالح وسائل الاتصال الالكترونية فقط. وتزداد الخطورة بضهور قناتين إلكترونيتين جديدتين مؤخراً؛ هما: المحطات الفضائية، العربية والأجنبية، التي تبث مباشرة للمنازل دون رقيب أو حسيب، والطريق السريع للمعلومات، وما تحمله الأجهزة (Servers) من مضامين خطيرة هي الأخرى.

في ضوء هذه الأخطار، وفي عقد الانفتاح والعولمة، يقدم الباحث رؤية تحليلية لواقع الثقافة الجماهيرية العربية، وضرورة تطويرها في مطلع الألفية الثالثة للميلاد.



توقيــع اتفاقيــّة

إحالة عطاء مشروع

بناء المقرّ الدّائم

لمنتدى الفكر العربي

جرى في المقرّ المؤقت للمنتدى [مجمّع بنك الإسكان/الطابق السادس؛ عمّان] يومَ الخميسِ الموافق ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ حفلُ توقيع اتفاقية إحالة عطاء «مشروع بناء المقرّ الدّائم لمنتدى الفكر العربيّ».

قام بتوقيع الاتفاقية من ثلاث نسخ: من المنتدى، د. علي عتيقة/الأمين العام؛ ومن شركة مسنّات للهندسة والتعهدات، أ. ميشيل مسنّات/المدير العام. وتتضمّن هذه الاتفاقية إحالة عطاء إنشاء مبنى المقر الدائم للمنتدى وإنجازه وصيانته، في فترة زمنية طولها (٢٧٠) يوماً، على شركة مسنات للهندسة والتعهدات.

وُقعت الاتفاقية بشهادة كل من د. مدثر عبد الرحيم، عضو المنتدى، وم. وليد حجازي/شركة آرابتك جردانة.

حضر الحفل: من المنتدى؛ د. هُمام غَصيب، و د. مدثر عبد الرحيم، وأ. أحمد الخطيب، والسيدة هديل الزعبي، و السيد أحمد عبد القادر. ومن شركة مسنات؛ م. عزمي الصناع، مدير المشاريع. ومن شركة آرابتك جردانة؛ م. وليد حجازي، مدير التصاميم، وم. عدنان إسعيد، مدير إشراف الأبنية.

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربية] ☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزية]

لمدّة: ☐ سنة واحدة ☐ سنتين [خصم: ١٠٪] ☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان: ....

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

☐ بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....
(أو ماستر)

☐ حوالة بنكيّة **(صلِّ القيمة)**: ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ: ....

تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

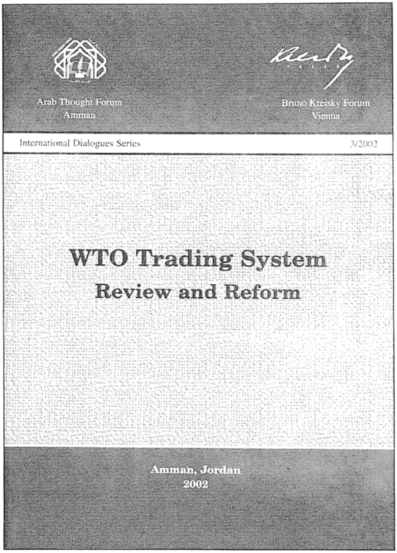
منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

* **قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة**	داخل الأردن	للأفراد	: (١٠) عشرة دنانير أردنية
		مؤسسات	: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
	خارج الأردن	للأفراد	: (٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً
		للمؤسسات	: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

صدر مؤخراً عن منتدى الفكر العربي

(المنشور رقم ٣/٢٠٠٢)
[باللغة الإنجليزية]



Proceedings of a seminar held in
Vienna, Austria

May 6 and 7, 2001

في العدد القادم

- حـــوار الحضارات
(حوار في الحوار)
د. مطهر عبد الله السعيدي

- العرب والمسلمون في الغرب (أمريكا وأوروبا) قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبعدها: رؤية تحليلية مقارنة
دة. منى مكرم عبيد

- أدبيات الإعلام في الأزمات بين الأمس واليوم
د. مصطفى المصمودي

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

منتدى الفكر العربي
ص.ب: ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر: دينار أردنيّ واحد